

التقرير السنوي

٢٠١٥



صاحب السمو الشيخ

سعود بن راشد المذحلي

عضو المجلس الأعلى - حاكم أم القيوين



سمو الشيخ

راشد بن سعود بن راشد المعلا

ولي عهد أم القيوين



جدول المحتويات

صفحة

٧	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٨	تقرير الإدارة التنفيذية
١٢ - ١٣	تقرير مدقق الحسابات المستقل
١٤	بيان المركز المالي الموحد
١٥	بيان الدخل الموحد
١٦	بيان الدخل الشامل الموحد
١٦	بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
١٧	بيان التدفقات النقدية الموحد
١٨ - ٦٤	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة





فروع البنك

أم القيوين

(المكتب الرئيسي) مبنى بنك أم القيوين الوطني
شارع الملك فيصل
ص.ب. 800 أم القيوين

فرع فلج المعلا، مبنى بنك أم القيوين الوطني
شارع الشيخ زايد
ص.ب. 11074 فلج المعلا

فرع السلمة
شارع الإتحاد
ص.ب. 800 أم القيوين

دبي

فرع دبي الرئيسي، مبنى بنك أم القيوين الوطني
شارع خالد بن الوليد
ص.ب. 9175 دبي

فرع ديرة
شارع الإتحاد
مقابل القيادة العامة للشرطة
ص.ب. 9175 دبي

فرع العوير
منطقة رأس الخور
ص.ب. 9175 دبي

فرع القصيص
تقاطع شارع دمشق مع شارع حلب
بجوار سبينس
ص.ب. 9175 دبي

فرع شارع الشيخ زايد
مبنى الشعفار، شارع الشيخ زايد
القوز الصناعية رقم 1
ص.ب. 9175 دبي

أبوظبي

فرع أبوظبي
شارع حمدان بن محمد رقم (5)
ص.ب. 3915 أبوظبي

فرع مصفح * مصفح الصناعية - إم 3 ، بناية الفردوس -
محل رقم 43 ، 44
ص.ب. 9770 أبوظبي

فرع العين
شارع عود التوبة - بناية السيد خليفة سالمين خليفة الحميري
ص.ب. 17888 العين

الشارقة

فرع الشارقة
شارع الملك فيصل
ص.ب. 23000 الشارقة

فرع الصناعية
مبنى خانصاحب
المنطقة الصناعية (10) شارع الصناعية (3)
ص.ب. 80400 الشارقة

فرع التعاون
شارع التعاون ، منطقة الخان ،
برج الجوهرة
ص.ب. 9716 الشارقة

عجمان

فرع عجمان سيتي سنتر
ص.ب. 4133 عجمان

فرع مصفوت
مبنى بنك أم القيوين الوطني
الشارع العام
ص.ب. 12550 مصفوت، عجمان

الفجيرة

فرع الفجيرة
مبنى شركة الفجيرة للتأمين
شارع حمد بن عبدالله
ص.ب. 1444 الفجيرة

رأس الخيمة

فرع رأس الخيمة
شارع كورنيش القواسم
ص.ب. 32253 رأس الخيمة



مجلس الإدارة

صاحب السمو الشيخ / راشد بن سعود بن راشد المعلا
رئيس مجلس الإدارة

سعادة/ عبدالله أحمد موسى
نائب رئيس مجلس الإدارة

الشيخ/ ناصر بن راشد بن عبد العزيز المعلا
عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي

سعادة/ عبد الجليل يوسف درويش
عضو

سعادة/ مروان عبدالله الرستمانى
عضو

سعادة/ عيسى عبدالرحمن عتيق
عضو

سعادة/ سالم عبدالله سالم الحوسنى
عضو

الإدارة العليا

الشيخ/ ناصر بن راشد بن عبد العزيز المعلا
عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي

السيد/ راماتشندرا آير
المدير العام

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسرني ان أرحب بكم في اجتماع الجمعية العمومية الثالث و الثلاثين لبنك ام القيوين الوطني، وان اقدم التقرير السنوي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. إنه وعلى الرغم من التحديات والصعوبات الإقتصادية في القطاع المصرفي، قد بلغ إجمالي الإيرادات 618.43 مليون درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، هذا وقد بلغت الأرباح التشغيلية 367.04 مليون درهم . وحقق البنك أرباحاً صافية بلغت 542.76 مليون درهم بلغ إجمالي الأصول في نهاية سنة 2015 13.38 مليار درهم ، وارتفعت محفظة القروض حيث بلغت 8.81 مليار درهم مسجلة نمواً بنسبة %10.39 عن نفس الفترة من عام 2014 وبلغت ودائع العملاء 8.77 مليار درهم مسجلة بذلك نمو بنسبة %9 عن السنة السابقة. انخفضت نسبة القروض الغير عاملة من %8.85 الى %7.29

يحتفظ البنك بضمانات ومخصصات محددة تمثل ما نسبته %130 من القروض الغير عاملة ، وهو الأمر الذي يعكس بدوره الإدارة الحكيمه والرقابة الحثيثة لدى البنك لمحفظه القروض.

بلغت حقوق المساهمين 3.99 مليار درهم في 31 ديسمبر 2015 مقارنة بـ 3.80 مليار درهم في العام 2014.

حافظ البنك بثبات على مستوى عال من السيولة كما في الماضي. وسجلت نسبة السيولة %26.48 كما هو في 31 ديسمبر 2015.

استمر البنك في الحفاظ على أعلى نسب كفاية رأس المال في القطاع المصرفي حيث سجل نسبة %34.68 ، محققاً زيادة عن السنه السابقة والتي بلغت %30.9 وهي نسبة تفوق الحد الأدنى الذي حدده مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهو %12 مما يسלט الضوء على القوة المالية لدى البنك وقدرته على زيادة نطاق محفظة القروض مستقبلاً.

بلغت نسبة كفاية الشريحة الأولى لرأس المال %33.34 (Tier 1) وهي نسبة تفوق النسبة التي تم تحقيقها في السنة السابقة والتي بلغت %29 والتي بدورها تفوق كذلك الحد الأدنى للنسبة المقررة من المصرف المركزي وهو %8.

بلغت نسبة المصروفات الى الأيرادات %32.86 وهي أقل نسبياً من المستويات المصرفية.

يوصي مجلس الادارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة %17 لعام 2015 .

سجل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نمواً في العام 2015 بوتيرة معتدلة كما يتضح في معدلات انفاق الأسر وزيادة الاستثمار بمعدلات جيدة وزيادة الوظائف وانخفاض معدلات البطالة. وبسبب هذه التوقعات الأقتصادية، فلقد ارتفعت نسبة الأموال الإتحادية - الولايات المتحدة بـ 25 نقطة أساس في ديسمبر 2015 ومن المتوقع أن تكون هنالك زيادة تدريجية في هذه النسبة خلال العام 2016. أما اقتصاد منطقة اليورو فلا يزال بطيئاً. ولقد تباطأ نمو الأقتصاد الصيني بشكل ملحوظ خلال العام 2015. ان التراجع الحاد في سعر النفط الخام الى جانب إرتفاع سعر الفائدة قد يتسبب في تباطؤ النمو الإقتصادي في العام 2016، والذي قد يتسبب بدوره في ارتفاع معدل العجز في سداد الإئتمان .

شهدت بورصات الإمارات في سوق أبوظبي وسوق دبي المالي هي الأخرى أدنى مستويات لها خلال العام بسبب التراجع العالمي في سعر النفط والسلع وتباطؤ النمو في الصين. شهد القطاع المصرفي في دولة الامارات نمواً جيداً في محفظة القروض بلغت %8 خلال العام 2015.

من المتوقع ان يكون العام 2016 عاماً مليئاً بالتحديات بسبب تدني سعر النفط وتباطؤ النشاط الإقتصادي في البلاد.

ومن المتوقع كذلك أن تصبح شروط التمويل أكثر صرامة وان ترتفع تكلفة الإقتراض، والضغط على الأرباح وتقل فرص الإقراض.

سيعتمد البنك في استراتيجيته توسيع محفظة الإئتمان على أساس مبادئ الإئتمان الحكيمه دون المساومة على ضوابط ومعايير ادارة المخاطر على الصمود في وجه الضغوط الإقتصادية.

كما أن للبنك توجه نحو التركيز على تحسين قاعدة عملائه ، وتوفير القنوات من خلال الإستفادة من التكنولوجيا وزيادة كفاءة البنك في العمليات المصرفية.

ان لدى البنك قاعدة قوية لمراقبة الإئتمان والأصول والتي بدورها تدعو الى الطمأنينه فيما يخص أصول البنك ومحافظ الإقراض وسياسات بناء الأصول.

لقد قام البنك بتطوير استراتيجيات وسياسات الإقراض لتسهيل عملية توسع الأصول وتنويع مصادر الدخل لدى البنك وذلك لتعزيز عوائد المساهمين وتوسيع القيمة الصافية لدى البنك من خلال الإحتفاظ بالربح.

بالتبابة عن أعضاء مجلس الإدارة أود التعبير عن خالص امتناني لصاحب السمو الشيخ /سعود بن راشد المعلا - حاكم إمارة أم القيوين وعضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة على قيادته الحكيمه ورؤيته الثاقبة ودعمه المتواصل لتطوير بنك أم القيوين الوطني.

كما أود أيضاً أن أعبر عن تقديري للمبادرات والدعم المستمر لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لأدارته الرشيدية للقطاع المالي بالدولة ولمساعدته ودعمه الدائمين لبنك أم القيوين الوطني.

وفي الأخير أود أن أعبر عن خالص شكري وامتناني لمساهمينا الأعزاء لثقتهم الدائمة بنا وولاء عملائنا وشركائنا في العمل وكذلك لفريق الإدارة وجميع العاملين بالبنك على تفانيهم وجهودهم المخلصة والتي ساهمت في نجاح بنك أم القيوين الوطني في العام 2015 كذلك. كما نتوقع أن يستمر هذا الدعم المتواصل في المستقبل حيث نستمد منه القوة والتصميم لمواجهة كافة التحديات المستقبلية.

راشد بن سعود المعلا

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الإدارة التنفيذية

النظرة الاقتصادية العامة

تميز الإقتصاد العالمي خلال العام 2015 بالتدني الحاد في أسعار النفط حيث سجلت أسعار النفط الخام أدنى مستوى لها خلال الإحدى عشر سنة الأخيرة مما أثر في تراجع عائدات الصادرات النفطية لدول الخليج التي تعتمد إقتصادياتها غالباً على عائدات هذا القطاع. وبما أن الإمارات انتهجت التنوع في إقتصادها فإن إنخفاض سعر النفط كان له تأثير طفيف حيث تقلصت السيولة نسبياً وشهدت أسواق الأسهم هبوطاً حاداً. وبالتوازي سجل إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نمواً وإن كان معتدلاً الوتيرة إلا أنه كان مصدر ارتياح في الأوساط الإقتصادية.

شهد الإقتصاد الصيني نمواً بطيئاً في ظل مساعي البلاد في تنفيذ عملية إعادة التوازن من خلال الإعتماد على قطاع الخدمات عوضاً عن قطاع الصناعة .

مثل تباطؤ النمو الإقتصادي مصدر قلق للمستثمرين والأسواق المالية مما ساهم في انخفاض أسعار الاسهم في المنطقة.

شهد معدل الفائدة الأمريكية أول ارتفاع له خلال التسع سنوات الاخيرة وهو ما يشير بأن الفائدة قد تشهد زيادة تدريجية مستقبلاً مما قد ينتج عنه كذلك ارتفاعاً في معدلات الفائدة في الإمارات بعد عدة سنوات من إنخفاضها.

من المتوقع أن تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة، بحسب التوقعات الإقتصادية العالمية التي نشرها البنك الدولي في تقاريره، نمواً إقتصادياً بطيئاً خلال العام 2016 بعد تراجع أسعار النفط شأنها في ذلك شأن كل بلدان المنطقة. ومن المتوقع كذلك الإرتفاع التدريجي لمعدلات الفائدة بسبب إرتفاع أسعار الصرف الأمريكية ، وإرتفاع سعر الفائدة بين البنوك (لندن) (LIBOR) وأوضاع نقص السيولة.

من المنتظر أن يساهم التبادل التجاري مع إيران، بعد رفع العقوبات عنها، في النمو التدريجي للإقتصاد الإماراتي إلا أن ذلك قد يستغرق وقتاً طويلاً للوصول للمستوى الذي كانت عليه قبل فرض الحظر والعقوبات.

نتيجة لتباطؤ النمو الإقتصادي العالمي وتدني أسعار النفط الخام فمن المنتظر أن يكون الإنفاق الحكومي أكثر ترشيداً رغم إستمرار الحكومة في دعم نفقات الموازنة الإتحادية. وعلى ضوء ما تقدم فإن البنوك مدعوة لتبني نهجاً حذراً في مخططاتها التنموية نظراً لأوضاع تقلص السيولة وضعف التوقعات التشغيلية.

نظرة عامة على الأداء المالي للبنك

بلغ إجمالي إيرادات بنك ام القيوين الوطني 618.43 مليون درهما للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. هذا وقد بلغت الأرباح التشغيلية 367.04 مليون درهما وحقق البنك أرباحاً صافية بلغت 542.76 مليون درهما.

بلغ اجمالي الأصول في نهاية سنة 2015 13.38 مليار درهما و إرتفعت محفظة القروض إلى 8.81 مليار درهما مسجلة نمواً بنسبة 10.39% عن نفس الفترة من عام 2014 وبلغت ودائع العملاء 8.77 مليار درهم مسجلة بذلك نمواً بنسبة 9% عن السنة السابقة.

انخفضت نسبة القروض الغير عاملة من 8.85% الى 7.29% ويحتفظ البنك بضمانات ومخصصات محددة تمثل ما نسبته 130% من القروض الغير عاملة.

سجل معدل السلف والقروض لإيداعات العملاء نسبة 100.54% في 31/12/2015.

بلغت حقوق المساهمين 3.99 مليار درهما في 31 ديسمبر 2015 مقارنة بـ 3.80 مليار درهما في العام 2014 وسجلت بذلك ارتفاعاً بنسبة 5.27%.

كما إرتفع الربح الأساسي للسهم الواحد وبلغ 0.29 فلساً (2014: 0.17 فلساً)

حافظ البنك بثبات على مستوى عال من السيولة، وقد سجلت نسبة السيولة 26.48% كما هو في 31/12/2015. كما إستمر البنك في الحفاظ على أعلى نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي حيث سجل نسبة 34.68% محققاً زيادة عن السنة السابقة والتي بلغت 30.9% وهي نسبة تفوق الحد الأدنى الذي حدده مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهو 12% مما يسلط الضوء على القوة المالية لدى البنك وقدرته على زيادة محفظة القروض في المستقبل.

بلغت نسبة كفاية الشريحة الأولى لرأس المال 33.43% وهي نسبة تفوق النسبة التي تم تحقيقها في السنة السابقة والتي بلغت 29% والتي بدورها تفوق الحد الأدنى للنسبة المقررة من المصرف المركزي وهي 8%. بلغت نسبة استخدام القروض إلى مصادر التمويل المستقرة 75.23% مقابل السقف المحدد بـ 100% مما يقدم فرصاً مريحة للتوسع في الإقراض .

بلغت نسبة المصروفات إلى الإيرادات 32.86% مما يعكس التحكم في إدارة المصروفات مع الحفاظ على نمو الإيرادات خلال العام.

الأداء التشغيلي:

الخزينة و الاستثمارات

استمر البنك في سياسته المميزة في مزج سبلاً للإستثمار المختلفة بهدف تأسيس محفظة مالية طويلة الأمد للعوائد المستدامة. وبالرغم من تراجع قيمة الاسهم إلا أن العائدات كانت مقبولة.

إنتهج البنك سياسة حذرة وإعتمد على آلية اعداد التقارير الداخلية لتقليص نسب المخاطر المحتمل التعرض إليها وهو ما ساهم في المحافظة على دخل مستمر من المحافظ الإستثمارية.

الخدمات المصرفية للأعمال التجارية

إستمر البنك في تبني نهجاً متفانلاً يشوبه الحذر ونحو التوسع في الإئتمان وحقق البنك مزيداً من النمو في محفظة القروض التجارية مسجلاً نمواً في الأصول من خلال توسيع قاعدة العملاء والإستفادة من العلاقات القائمة. ولما كان هذا القطاع يشهد خسائر متزايدة وخطوط إعتقاد متناقصة انتهج البنك خطة حذرة واستراتيجية مدروسة نحو التمويل ومن المنتظر إستمرار البنك في سياسته الحذرة لتوسيع نشاطه خلال سنة 2016.

تقرير الإدارة التنفيذية "تتمه"

الخدمات المصرفية للأفراد

يقدم البنك مجموعة متنوعة ومتكاملة من المنتجات والخدمات للأفراد وإلى أصحاب المشروعات الصغيرة من خلال شبكة خدمات مصرفية تضم 18 فرعاً بالإضافة إلى 11 وحدة خدمات مصرفية إلكترونية منتشرة في جميع أنحاء الإمارات. كما يوجد لدى البنك شبكة من أجهزة الصرف الآلي منتشرة في جميع أنحاء الدولة.

إستمر قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في تقديم أفضل الخدمات للعملاء ووسع البنك قاعدة عملائه من المواطنين من خلال تلبية الإحتياجات المالية الخاصة بهم وذلك بتوفير باقة متنوعة من منتجات إيداع وإقراض كقروض الإسكان دون رهون. كما إستمر البنك في انتهاج سياسته الحذرة لتوسيع نشاطه و في مُط تمويله لقطاعي الوافدين وأصحاب المشروعات الصغيرة.

حرص البنك على تحسين مردودية اصول خدمات الأفراد من خلال استقطاب وجذب قروض جيدة النوعية.

تكنولوجيا المعلومات و العمليات

قام البنك بتطوير وتطبيق تقنيات ريادية ومتقدمة جدا في هذا المجال لضمان توفر النظام وفعالية الأداء من أجل حماية أفضل. مما مكن البنك من ضمان السرية و النزاهة و توفر أكثر البيانات اهمية للبنك في كافة الاوقات.

نجح فريق التطوير الداخلي في طرح عدة مشاريع خلال السنة. ويعتبر البنك من بين البنوك الاولى في دولة الامارات التي أتمت تنفيذ دمج متطلبات مكتب الإتحاد للمعلومات الإئتمانية طبقا لمتطلبات الهيئات التنظيمية.

كما نجح البنك في تطوير خطة الطوارئ البديلة للعمل والإستمرارية واللجوء إليها في حالة الكوارث والمصاعب حيث نفذ وبنجاح عملية محاكاة للأنشطة الهامة كخطة مواجهة الطوارئ وإستمرارية العمل وعلى سبيل الذكر لا الحصر نجح البنك في تشغيل معاملات البطاقات و تحديث النظام نهاية اليوم من موقع خطة مواجهة الكوارث والبديل بشكل تام.

الموارد البشرية

قام بنك ام القيوين الوطني باعادة تنظيم استراتيجيات الموارد البشرية لمواجهة التحديات في المحافظة على الخط القاعدي. تتم اعادة هيكلة الاقسام و الفروع باستخدام الافضل للموارد و تحسين الاداء و الكفاءة التشغيلية مع مراعاة المتطلبات المتغيرة الناجمة عن تطور العمل و المتطلبات التنظيمية و الاجتماعية و الثقافية. يحرص البنك على تطوير الكفاءات و الكوادر البشرية الوطنية و تنمية قدراتهم و تحسين انخراط القوة العاملة للمواطنة للقيام بادوار قيادية في مناصبهم الاستراتيجية.

تمت مراجعة سياسات التوظيف و التطوير و التمكين لتعزيز قوة العمالة المواطنة الاماراتية المتحمسة للعمل. كما تمت إعادة النظر في الحاجات التدريبية و تخطيط المواهب و التخطيط التتابعي كأهداف اساسية لادارة الموارد البشرية خصوصا من حيث قوة العمالة المواطنة . وبالرغم من إرتفاع معدل إنتقال مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في القطاع المصرفي بين المصارف. استطاع البنك المحافظة على نفس مستويات التوطن و الإحتفاظ بابرز موظفيه ذوي المناصب القيادية.

تقرير حوكمة الشركات

تأسس بنك ام القيوين الوطني عام 1983 و منذ نشأته احتفظ البنك بحوكمة شركات رشيدة و ممارسات ادارة مخاطر و انظمة الرقابة الداخلية التي تتناسب مع حجم القيم الجوهرية التي حددها المؤسسون للبنك.

تقيد البنك في سياساته الخاصة بالحوكمة بالرؤية و الرسالة و المتطلبات التنظيمية و التشريعات و افضل السياسات السائدة على المستويات المصرفية.

تتم إدارة اطار حوكمة الشركات عن طريق مجلس الادارة الذي يمتلك معلومات جيدة عن تطبيقات المستويات المصرفية و خبرة واسعة في القيادة الاستراتيجية لادارة البنك بالاضافة الى اللجان الوظيفية التي تشكلت و كلفت بادارة التخصصات المختلفة بآليات واضحة لكتابة التقارير.

تم تحديد مسؤوليات مجلس الادارة و الادارة العليا بوضوح من خلال خطط و مصفوفات واضحة المعالم. تقع على مجلس الادارة مسؤولية وضع الاهداف الاستراتيجية للبنك و توفير القيادة و الاشراف علي ادارة البنك و رفع و عرض التقارير على المساهمين بشكل واضح. يتوافق نشاط مجلس الادارة مع قانون الشركات و القوانين الاتحادية و التشريعات ذات الصلة بشأن ضوابط الحوكمة و معايير الإنضباط المؤسسي و القرارات التي يتخذها المساهمون في الاجتماعات العامة.

اطار و هيكل حوكمة الشركات

يعتبر المساهمون صمام الأمان لضمان ضوابط الحوكمة و معايير الإنضباط المؤسسي و تطبيق أليات حوكمة الشركات في عمليات البنك. حيث يقوم المساهمون بتعيين وعزل مدققي الحسابات و تكليف المديرين والمصادقة على البيانات المالية و الموافقة على توزيع أرباح الأسهم في اجتماعات الجمعية العمومية السنوية و المصادقة على التغيرات في مذكرة وعقد التأسيس طبقا لمتطلبات قانون الشركات.

لدى مجلس الادارة مسؤولية ادارة البنك والتي تتضمن تطبيق الاهداف الاستراتيجية و ادارة المخاطر و ممارسات حوكمة الشركات و تضمن استمرارية البنك، وتقع تحت مسؤولية مجلس الإدارة كذلك التوجيه و الاشراف على الادارة العامة للبنك.

تعتبر متطلبات الشفافية و الإفصاح و الامتثال لضوابط الحوكمة من العوامل الاساسية و التي تؤخذ في اعتبار مجلس الادارة عند اتخاذه القرارات الأولية و عرضها على الادارة العليا خلال اجتماعاته الدورية.

فوض مجلس الادارة بعض الصلاحيات للعضو المنتدب و الرئيس التنفيذي للبنك من اجل الادارة الفعالة للعمليات اليومية.

تقرير الإدارة التنفيذية "تمة"

لجان مجلس الادارة

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة طبقاً لمواثيق المجلس ومذكرة و عقد التأسيس و أحكام قانون الشركات. تعقد 4 اجتماعات سنويا لمجلس الإدارة كحد ادنى. يحدد مجلس الادارة صورة المخاطر طبقا لسياسة النمو الاستراتيجي للبنك و يوافق مجلس الادارة على الخطط الاستراتيجية لادارة المخاطر والسياسات والمعايير و مخاطر التفويض و المسؤوليات المكلف بها اللجان الخاصة بمجلس الادارة مثل اللجنة التنفيذية، لجنة الائتمان ، التدقيق الداخلي ، المخاطر، الموارد البشرية و لجنة الترشيحات والمكافآت.

لجنة التدقيق

تتولى هذه اللجنة البث في القضايا المتعلقة بالمراقبة الداخلية و التدقيق الداخلي و قضايا تتعلق بمخاطر الائتمان . تعقد اللجنة إجتماعات دورية. تتشكل اللجنة من إثنين من أعضاء مجلس الإدارة. يحضر إجتماعات اللجنة كل من عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي و رئيس قسم التدقيق الداخلي ورئيس قسم إدارة مخاطر الائتمان.

لجان الادارة العليا

يتمتع مسؤولي الإدارة العليا للبنك بخبرات ومعارف واسعة وقدرات مهنية متميزة بما يمكنهم من تولي مهام الادارة الريادية وبكل إقتدار. توكل للادارة العليا مسؤولية ادارة الشؤون في البنك بطريقة مهنية مع الحفاظ على التركيز على المراقبة الداخلية و ادارة المخاطر . يقوم مجلس الإدارة بتوجيه فريق الادارة العليا لإعتماد توشي الحيطه و الحذر لحماية مصالح البنك ومصالح المساهمين.

اللجان الادارية

تتكون اللجان الادارية في البنك من العضو المنتدب والرئيس التنفيذي و موظفي الادارة العليا. يتم اعداد المواثيق للجان و التي تحدد بوضوح واجبات و مسؤوليات اللجان ، تشمل اللجان رؤساء الادارات وعدد من المدعويين الاخرين بحسب الحاجة.

لجنة الاصول و الالتزامات (ALCO)

هذه اللجنة هي المسؤولة عن التأكد من حالة الموارد المالية و مراقبة و ادارة الاصول و الالتزامات و الامتثال التنظيمي. و تجتمع هذه اللجنة كل شهر و يراسها العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي ويحضرها كبار المدراء من الادارة العليا و ممثلين عن ادارة مخاطر السوق و ادارة الخزينة. كما شكلت لجان إدارية خاصة بمنح الائتمان للموافقة على التسهيلات الائتمانية للأعمال التجارية وللأفراد طبقا لحدود الموافقات التي منحت لكل لجنة.

مكافأة اعضاء مجلس الادارة:

تتم الموافقة علي مكافأة اعضاء مجلس الادارة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي من كل عام و يتم دفع المكافأة عند نهاية العام. ويتم الإفصاح عنها في البيانات المالية. يتقاضى العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي راتبا شهريا.

اطار الرقابة الداخلية:

يحافظ بنك ام القيوين الوطني علي اطار سياسة الرقابة الداخلية و التي يتم الاشراف عليها من قبل الادارة العليا و التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر و ادارة الانضباط، يحافظ البنك ايضا علي ملف المخاطر و ممارسات ادارة المخاطرو التي يجري مراجعتها باستمرار من اللجان و فريق الانضباط. بناء علي التقييم الداخلي يحتفظ البنك براس مال كاف لدعم النمو المستقبلي و علاج المخاطر الكامنة على المستوى المصرفي. يتم اعداد ادلة و اجراءات التشغيل للانضباط و يتم تحسينها من وقت لآخر.

المدققين الخارجيين:

تم تعيين (ديلويت أند توش) كمدقق خارجي للبنك لعام 2015 خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي. يتم تعيين المدققين وفقا لعقد تأسيس بنك ام القيوين الوطني. خلال عام 2015 لم يقدم المدقق الخارجي اي خدمة استشارية لبنك ام القيوين الوطني و التي من شأنها ان تعوق استقلال و موضوعية المدقق الخارجي.

ادارة المخاطر

مخاطر الائتمان

وضع البنك هيكلًا تنظيميًا محددًا لتحديدًا جيدًا يتكون من ثلاث مستويات تم من خلاله فصل الوحدات حسب المهام التي تؤديها حيث تم وضع وحدات علاقات الأعمال في المكتب الامامي ووحدة مخاطر الائتمان والموافقات المركزية في الخط الأوسط ووحدة تنفيذ عمليات الائتمان والشؤون الإدارية في المكتب الخلفي. لقد كان لإستقلالية الوحدات الثلاثة وفصل مهامها الأثر الكبير في تحقيق أعلى درجات الحماية من التعرض للمخاطر في عملية الائتمان.

تقرير الإدارة التنفيذية ” تمة ”

مخاطر الائتمان ” تمة ”

يتم مراجعة سياسات مخاطر ائتمان البنك لضمان انسجامها مع توجهات السوق للقطاعات المختلفة من الاقتصاد. و تشمل هذه المراجعة المباديء التوجيهية لتعرض المخاطر و معايير قبول المخاطر و تقييم المخاطر الداخلية. ان المراقبة المستمرة عبروحدة المتابعة و وحدة المعالجة جزء من وظائف إدارة مخاطر الائتمان.

اجرى البنك تدريباً على اختبار ضغط الائتمان على اساس ارشادات المصرف المركزي في دولة الامارات لتقييم تأثير نسبة كفاية رأس المال . تم الاخذ بمتغيرات التأثير النسبي للاقتصاديات الكبرى المقدم من المصرف المركزي على محفظة الائتمان حسب الخط القاعدي و سيناريوهات الضغط حيث جاءت النتائج بنسبة 31.76% وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب من المصرف المركزي و هو 12%.

تطبيق بازل 2

إلتزم البنك بالتقيد بتعليمات المصرف المركزي المبنية على المعايير الصادرة من لجنة بازل بخصوص أسس احتساب نسب كفاية رأس المال. كما إلتزم البنك بالإمتثال لقواعد الدعامه الثانية والدعامه الثالثة من معيار كفاية رأس المال بما في ذلك تقديم تقارير سنوية لعملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال (ICAAP) إلى المصرف المركزي.

يقوم البنك بإجراء إختبارات الضغط بهدف تقييم مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة بسجلات البنك ومخاطر أسعار الأوراق المالية والسلع. وتظهر النتائج ان البنك في وضع جيد وأن النتائج متماشية مع نظام إدارة المخاطر الذي يتبعه البنك مع وجود فائض كبير بين رأس المال المتاح ورأس المال التنظيمي (الرقابي) يسمح له بتغطية أي خسائر غير متوقعة من المخاطر الأخرى الملازمة لمسارات العمل.

المخاطر السوقية

لبنك ام القيوين الوطني سياسات محددة تماماً صادق عليها مجلس الادارة تحدد قابلية المخاطرة و الحدود المتنوعة لادارة مخاطر السوق في السجل البنكي . يتم مراجعة الوضع شهريا من لجنة ادارة الاصول و الإلتزامات في البنك لتحقيق عائدات افضل مع الإبقاء على التعرض لمخاطر السوق ضمن حدود حذرة .

تجرى إختبارات ضغط السيولة لمراقبة حساسية البنك تجاه الظروف القصوى للهزات التي قد تحدث في فترات زمنية لتقييم التأثير على السيولة في تحمل ظروف الضغط. كما يتم اجراء إختبارات الضغط لتقييم مخاطر معدل الفائدة في محافظ البنك و مخاطر السعر في محفظته الكلية . تدلل النتائج على ان البنك في وضعية مريحة تنسجم مع حد المخاطر في البنك.

وضع البنك ايضا خطة تمويل بديلة تنسجم مع انظمة المصرف المركزي في دولة الامارات و التي تشمل مستويات الخطة البديلة و العمليات و الخطوات التي يجب ان تتبع اذا تعرض البنك لمثل هذه المخاطر. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة التقارير والموافقة عليها بشكل مستمر.

مخاطر التشغيل

تعرف لجنة بازل للرقابة البنكية المخاطر التشغيلية ب الخسائر الناتجة عن نقص او فشل في العمليات الداخلية، الموظفين، والانظمة والأحداث الخارجية. وتتضمن هذه المخاطر المخاطر القانونية ولكنها لا تتضمن المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. إن كافة الأنشطة المصرفية معرضة للمخاطر التشغيلية و ادارة هذه المخاطر ضرورية لاهداف الاستراتيجية للبنك . قام بنك ام القيوين الوطني بتطبيق العمليات المذكورة ادناه التي تهدف لمراقبة و تقليص المخاطر التشغيلية :

- تحديد المخاطر من خلال تقييم المخاطر و السيطرة عليها و كتابة التقارير عن الحدث \ الخسارة لوحدة مخاطر التشغيل المركزية
- الادارة و التحكم في المخاطر لمنع تكرارها او للحد من آثارها المحتملة
- المراقبة و الإبلاغ عن المخاطر
- اقامة سجل مركزي لحصر خسائر المخاطر التشغيلية

مع انتشار التقنيات الحديثة زاد استخدام الشبكة العنكبوتية و تقنيات الاتصال في اجراء المعاملات المالية من التقدم ومن مخاطر امن المعلومات للمؤسسات المالية. و لمواجهة الانتهاكات الامنية اسس البنك ادارة متخصصة لامن المعلومات و الإلتزام لضمان بقاء طويل الامد للمؤسسة و بياناتها.

خطة مواجهة الطوارئ وإستمرارية العمل

إتخذ البنك الخطوات الكافية لضمان عدم تعطل سير العمل من قبل أحداث غير متوقعة مثل الكوارث او المتعلقة بالنظام مثل فشل أنظمة الكمبيوتر. لقد طور البنك خطة بديلة للعمل والإستمرارية للجوء إليها في حالة الكوارث والمصاعب.

العلاقات المجتمعية

إلى جانب إدارة أعماله التجارية يحرص البنك وبنائهم على تعزيز علاقاته الإجتماعية من خلال القيام بدوره الفعال في تقديم الدعم لمجتمع الإمارات حيث إستفادت العديد من المنظمات الخيرية والتعليمية والطبية والرياضية من الدعم الفعال الذي قدمه البنك لفعاليتهم.

الخاتمة

يعرب مجلس الإدارة والادارة العليا لبنك أم القيوين الوطني عن شكرهم وامتنانهم لمساهمي البنك على دعمهم المستمر على مدى هذه السنوات وكذلك لعملاء البنك المخلصين على ثقتهم العالية وولاءهم وتواصلهم مع البنك ولفريق الإدارة وجميع الموظفين لتفانيهم في العمل وإلتزامهم وولائهم الدائم للبنك.

ناصر بن راشد المعلا

عضو مجلس الإدارة المنتدب و الرئيس التنفيذي

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.)
أم القيوين - الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) ("البنك") والشركة التابعة له (يشار إليهما معاً "المجموعة")، أم القيوين، الإمارات العربية المتحدة والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2015 وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغييرات في حقوق المساهمين الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وطبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة أنها ضرورية لتمكين من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بينات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية الموحدة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية الموحدة.

نعتقد أن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لبنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) والشركة التابعة له، أم القيوين، الإمارات العربية المتحدة كما في 31 ديسمبر 2015 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، نفيد بما يلي:

(1) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

(2) تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من جميع جوانبها الجوهرية، بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015؛

(3) أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛



تقرير مدقق الحسابات المستقل ” تنمة ”

(4) أن المعلومات المالية الواردة بتقرير رئيس مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة؛

(5) كما هو مبين في إيضاح 8 حول البيانات المالية الموحدة، أن المجموعة قد قامت بشراء والإستثمار في أسهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015؛

(6) أن الإيضاح رقم 26 حول البيانات المالية الموحدة يظهر أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وأرصدة الأطراف ذات العلاقة مع الشروط التي قد تم بموجبها إبرام تلك المعاملات؛

(7) أنه، طبقاً للمعلومات التي توافرت لنا، لم يتبين لنا ما يدعونا إلى الإعتقاد بأن المجموعة أرتكبت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 أو النظام الأساسي للبنك مما قد يؤثر جوهرياً على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2015؛

(8) يبين الإيضاح رقم 21 حول البيانات المالية الموحدة المساهمات الإجتماعية التي قام بها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

وعلاوة على ما سبق، نود الإفادة أنه، وفقاً لمتطلبات قانون دولة الإمارات العربية المتحدة الاتحادي رقم (10) لسنة 1980، وتعديلاته، أننا قد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

موسى الرمحي

سجل رقم 872

10 فبراير 2016

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2015

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	إيضاحات	
			الموجودات
1,152,844	1,470,494	5	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
1,145,994	1,351,893	6	مطلوب من بنوك أخرى
7,984,384	8,813,804	7	قروض وسلفيات
1,474,857	1,225,876	8	إستثمارات في أوراق مالية
197,926	295,542		قبولات عملاء
1,500	1,647	9	إستثمار في شركة زميلة
74,515	69,181	10	ممتلكات ومعدات
1,194,746	154,991	11	موجودات أخرى
13,226,766	13,383,428		مجموع الموجودات
			المطلوبات
—	170,117	12	مطلوب لبنوك أخرى
8,042,375	8,766,423	13	ودائع عملاء
197,926	295,542		قبولات عملاء
1,191,371	156,372	14	مطلوبات أخرى
9,431,672	9,388,454		مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
1,680,000	1,848,000	15	رأس المال
1,019,266	1,019,266	16	إحتياطي قانوني
6,440	6,440	17	إحتياطي عام
212,838	54,757		التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
876,550	1,066,511		أرباح مستبقاه
3,795,094	3,994,974		مجموع حقوق المساهمين
13,226,766	13,383,428		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
7,401,681	7,658,578	18	إلتزامات ومطلوبات محتملة

ناصر بن راشد المعلا
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

راشد بن سعود المعلا
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015



2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	إيضاحات	
539,920	519,031	19	إيرادات الفوائد
(39,275)	(45,420)	19	مصاريف الفوائد
500,645	473,611		صافي إيرادات الفوائد
55,601	48,153		إيرادات الرسوم والعمولات
23,121	24,903	20	إيرادات تشغيلية أخرى
579,367	546,667		إجمالي الإيرادات
(171,797)	(179,623)	21	مصاريف تشغيلية
407,570	367,044		إيرادات العمليات
—	271,623	14	إيراد ناتج عن تسوية قضية قانونية
45,816	26,346	22	إيرادات الإستثمارات
14,871	(13,561)	8	(خسائر إنخفاض)/ عكس خسائر إنخفاض قيمة إستثمارات في أوراق مالية - بالصافي
(155,884)	(109,184)	7	مخصص الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات - بالصافي
446	493		حصة البنك في أرباح شركة زميلة
312,819	542,761		الربح للسنة
0.17	0.29	24	الربح الأساسي للسهم الواحد (درهم)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
312,819	542,761	الربح للسنة بنود الدخل الشامل الأخرى بنود قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر:
41,125	(158,027)	صافي (خسائر)/الربح من القيمة العادلة لإستثمارات متاحة للبيع معترف بها مباشرة في حقوق المساهمين (إيضاح 8) بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر:
(5,300)	(54)	المحول من حقوق المساهمين نتيجة بيع إستثمارات متاحة للبيع
35,825	(158,081)	بنود (الخسارة الشاملة)/الدخل الشامل الأخرى للسنة
348,644	384,680	إجمالي الدخل الشامل للسنة

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

المجموع ألف درهم	أرباح مستبقاه ألف درهم	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ألف درهم	إحتياطي عام ألف درهم	إحتياطي قانوني ألف درهم	رأس المال ألف درهم	
3,702,450	899,731	177,013	6,440	1,019,266	1,600,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2013
312,819	312,819	-	-	-	-	الربح للسنة
35,825	-	35,825	-	-	-	بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة
348,644	312,819	35,825	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(256,000)	(256,000)	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة
-	(80,000)	-	-	-	80,000	إصدار أسهم منحة خلال السنة
3,795,094	876,550	212,838	6,440	1,019,266	1,680,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2014
542,761	542,761	-	-	-	-	الربح للسنة
(158,081)	-	(158,081)	-	-	-	بنود الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
384,680	542,761	(158,081)	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(184,800)	(184,800)	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 25)
-	(168,000)	-	-	-	168,000	إصدار أسهم منحة خلال السنة (إيضاح 25)
3,994,974	1,066,511	54,757	6,440	1,019,266	1,848,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2015

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2015 ألف درهم	2014 ألف درهم	
		التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
312,819	542,761	الربح للسنة
		التعديلات :
141,013	122,745	مخصص إنخفاض قيمة الأصول - بالباقي
15,615	15,791	إستهلاك ممتلكات ومعدات
225	10,937	النقص في القيمة العادلة للإستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - بغرض المتاجرة
(12)	(480)	إطفاء خصم
(14,572)	(26)	الربح من إستبعاد إستثمارات في أوراق مالية
(31,457)	(36,712)	إيرادات توزيعات أرباح
(446)	(493)	حصة البنك في أرباح شركة زميلة
(66)	(320)	الربح من إستبعاد ممتلكات ومعدات
-	(271,623)	إيراد ناتج عن تسوية قضية قانونية
423,119	382,580	التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(200,000)	200,000	النقص/(الزيادة) في ودائع لأجل تستحق بعد أكثر من ثلاثة أشهر
(51,833)	(73,793)	الزيادة في الوديعة الإلزامية لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
(1,103,521)	(938,604)	الزيادة في صافي قروض وسلفيات بعد خصم المخصص والمبالغ المعدومة
9,275	(21,563)	(الزيادة)/النقص في موجودات أخرى
(590)	170,117	الزيادة/(النقص) في المطلوب لبنوك أخرى
600,704	724,048	الزيادة في ودائع العملاء
(26,140)	22,841	الزيادة/(النقص) في مطلوبات أخرى
(348,986)	465,626	صافي النقد الناتج من/(المستخدم في) العمليات التشغيلية
		التدفقات النقدية من العمليات الإستثمارية
(11,509)	(10,468)	شراء ممتلكات ومعدات
320	331	متحصلات من إستبعاد ممتلكات ومعدات
(286,544)	(271,937)	شراء إستثمارات في أوراق مالية
152,668	3,261	متحصلات من إستبعاد إستثمارات في أوراق مالية
81,127	335,584	متحصلات من إستثمارات في أوراق مالية مستحقة
31,457	36,712	توزيعات أرباح مقبوضة من إستثمارات في أوراق مالية
446	346	توزيعات أرباح مقبوضة من إستثمار في شركة زميلة
(32,035)	93,829	صافي النقد الناتج من/(المستخدم في) العمليات الإستثمارية
		التدفقات النقدية من العمليات التمويلية
(250,615)	(181,322)	توزيعات أرباح مدفوعة
-	271,623	متحصلات من تسوية قضية قانونية
(250,615)	90,301	النقد الناتج من/(المستخدم في) العمليات التمويلية
(631,636)	649,756	صافي الزيادة/(النقص) في النقد وما يعادله
2,384,689	1,753,053	النقد وما يعادله في بداية السنة
1,753,053	2,402,809	النقد وما يعادله في نهاية السنة (إيضاح 27)

المعاملات غير النقدية:

خلال السنة، أبرم البنك إتفاقية تسوية خارج المحكمة مع شركة بيت الإستثمار العالمي، ونتيجة لذلك تم إجراء مقاصة الموجودات الأخرى مع المطلوبات الأخرى بمبلغ 1.061 مليون درهم على التوالي (إيضاح 11 و 14).

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) والشركة التابعة له إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

1- معلومات عامة

بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) ("البنك") هو شركة مساهمة عامة تأسست في إمارة أم القيوين ("أم القيوين") في دولة الإمارات العربية المتحدة (أ.ع.م.) بموجب المرسوم الأميري رقم (1) بتاريخ 5 يناير 1982 الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة أم القيوين، وقد بدأ أعماله إعتباراً من 1 أغسطس 1982. تتألف "المجموعة" من بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.)، أم القيوين و توين تاووز للإدارة التسويقية (ذ.م.م.)، دبي (إيضاح 3-3). إن عنوان المركز الرئيسي للبنك المسجل هو صندوق بريد 800، أم القيوين - الإمارات العربية المتحدة.

يعمل البنك في مجال تقديم الخدمات المصرفية للمؤسسات والأفراد من خلال شبكة مؤلفة من 18 فرعاً و11 وحدة إلكترونية للخدمة المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يقوم البنك بالعمليات المصرفية الإسلامية من خلال نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية التي أنشأت في عام 2005 في شبكة فروع البنك.

إن القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 2 لسنة 2015 ("قانون الشركات") قد تم تطبيقه اعتباراً من 1 يوليو 2015. لدى المجموعة فترة اثني عشر شهراً من تاريخ تطبيق قانون الشركات للالتزام بأحكامه ("الأحكام الإنتقالية") وقد إستفادت المجموعة من هذه الأحكام الإنتقالية.

2- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (IFRSs)

1-2 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة المطبقة والتي لم يكن لها تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة التالية والتي تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015 في البيانات المالية الموحدة. إن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة لم يكن لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في الفترة الحالية والسنوات السابقة والتي من الممكن أن تؤثر على المعالجات المحاسبية للمعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

- دورة التحسينات السنوية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2010 - 2012 التي تتضمن التعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 2، 3، 8 و13 ومعايير المحاسبة الدولية رقم 16، 38 و 24.
- دورة التحسينات السنوية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2011 - 2013 التي تتضمن التعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 1، 3، 13 والمعايير المحاسبية الدولي رقم 40.
- معيار المحاسبة الدولي رقم 19 : منافع الموظفين - والتي توضح المتطلبات المتعلقة بالطريقة التي تُعزى بها المساهمات من الموظفين أو من أطراف أخرى والمتعلقة بالخدمة إلى فترات الخدمة.



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ”تتمة“ 2- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (IFRSs) ”تتمة“

2-2 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار وغير سارية المفعول والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد

لم يتم البنك بالتطبيق المبكر للمعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة والمعدّلة التالية التي تم إصدارها ولم يحن موعد تطبيقها بعد:

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

تطبق للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 14 - الحسابات التنظيمية المؤجلة
1 يناير 2016
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية بشأن مبادرة الإفصاح.
1 يناير 2016
- التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 الترتيبات المشتركة والمتعلقة بالمحاسبة المتعلقة بالإستحواذ على الحصص في العمليات المشتركة.
1 يناير 2016
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 الممتلكات، الآلات والمعدات والمعايير المحاسبي الدولي رقم 38 الموجودات غير الملموسة والمتعلقة بتوضيح الأساليب المقبولة للإستهلاك والإطفاء.
1 يناير 2016
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 الممتلكات، الآلات والمعدات والمعايير المحاسبي الدولي رقم 41 الزراعة حول النباتات المعمرة المثمرة.
1 يناير 2016
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 البيانات المالية المنفصلة والتي تسمح بتسجيل الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة بشكل إختياري بإستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة للمنشأة.
1 يناير 2016
- التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 البيانات المالية الموحدة، والمعايير الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 12 الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى والمعايير المحاسبي الدولي رقم 28 الإستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة والتي توضح بعض الجوانب المتعلقة بتطبيق إستثناء التوحيد للمنشآت الإستثمارية.
1 يناير 2016
- دورة التحسينات السنوية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2012 - 2014 والتي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 5 ورقم 7 والمعايير المحاسبي الدولي رقم 19 ورقم 34.
1 يناير 2016



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

2- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (IFRSs) "تتمة"

2-2 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار وغير سارية المفعول والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد "تتمة"

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

تطبق للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية (المعدل في 2009 و 2010 و 2013 و 2014)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية (2009) الصادر في نوفمبر 2009 الذي قدم متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية. تم تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية في أكتوبر 2010 ليتضمن متطلبات تصنيف وقياس المطلوبات المالية وإلغاء الاعتراف بها. وتم تعديله في نوفمبر 2013 ليتضمن المتطلبات الجديدة بشأن محاسبة التحوط العامة. وفي يوليو 2014، تم إصدار نسخة أخرى معدلة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 حيث كان الهدف الأساسي منه أن يشمل أ) متطلبات الإنخفاض في القيمة للموجودات المالية، و ب) تعديلات محدودة على متطلبات التصنيف والقياس من خلال تقديم إحدى فئات قياس "القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى" على أدوات دين معينة بسيطة.

- النسخة النهائية المعدلة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تشمل متطلبات محاسبة الأدوات المالية والتي تحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. يتضمن المعيار متطلبات في المجالات التالية:

- التصنيف والقياس:** يتم تصنيف الموجودات المالية بالرجوع إلى غمط الأعمال التي تنضوي تحتها تلك الموجودات المالية وخصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية. ويقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في نسخته الصادرة في 2014 فئة "القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى" لأدوات دين معينة. ويتم تصنيف المطلوبات المالية وفق هذا المعيار بنفس الطريقة التي تُصنف بها ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 مع وجود بعض الاختلافات في المتطلبات التي يُعمل بها في قياس المخاطر الائتمانية الخاصة للمنشأة.

- انخفاض القيمة:** إن نسخة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الصادرة في 2014 تقدم نموذج "خسارة ائتمانية متوقعة" لقياس انخفاض قيمة الموجودات المالية، وعليه فإنه ليس من الضروري حدوث أي حدث إئتماني قبل الاعتراف بخسائر الإئتمان.

- محاسبة التحوط:** يقدم المعيار نظام محاسبة تحوط جديد يهدف إلى توثيق مزيد من الصلة بالكيفية التي تدير بها المؤسسات المخاطر عند التحوط من المخاطر المالية وغير المالية.

- إلغاء الاعتراف:** تم تطبيق متطلبات إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية من المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات والمتعلق بالإفصاحات حول التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات والمتعلقة بالإيضاحات الإضافية لمحاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة) والنتيجة من إدخال فصل عن محاسبة التحوط في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

2- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (IFRSs) "تتمة"

2-2 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار وغير سارية المفعول والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد "تتمة"

تطبق للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

1 يناير 2018

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 - الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء في مايو 2014، تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 والذي يقدم نموذج واحد شامل لإستخدامه في محاسبة الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء. عندما يدخل المعيار حيز التطبيق سوف يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 محل إرشادات تحقق الإيرادات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 - الإيرادات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 11 - عقود المقاولات والتفسيرات المتعلقة بها.

الهدف الأساسي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 هو أن المنشأة ينبغي أن تعترف بالإيرادات مقابل نقل البضائع أو الخدمات المقدمة للعملاء بالمبلغ الذي يعكس التعويض المادي الذي تتوقعه المنشأة مقابل تلك السلع أو الخدمات. على وجه التحديد، يقدم المعيار نموذج من 5 خطوات للإعتراف بالإيرادات:

- الخطوة الأولى: تحديد العقد أو العقود مع العملاء.
- الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء في العقد.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر الصفقة.
- الخطوة الرابعة: تحميل سعر الصفقة على التزامات الأداء في العقد.
- الخطوة الخامسة: الإعتراف بالإيرادات عندما تقوم المنشأة بتنفيذ متطلبات الأداء.
- ضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 يتم الإعتراف بالإيرادات للمنشأة عند أداء الإلتزام أي عندما تنتقل السيطرة على السلع أو الخدمات المنوطة بأداء الإلتزام معين إلى العميل. تمت إضافة توجيهات أكثر تقييداً في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 للتعامل مع سيناريوهات محددة. وعلاوة على ذلك، يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 إفصاحات واسعة.

تم تأجيل تاريخ التطبيق إلى أجل غير مسمى

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 البيانات المالية الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 الإستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011) بشأن معالجة بيع أو المساهمة في الأصول بين المستثمر والشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.

تتوقع الإدارة أن تطبق هذه المعايير، التفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية الموحدة للبنك في الفترة التي تبدأ من 1 يناير 2016 أو عند دخولها حيز التطبيق، وأن تطبق هذه المعايير الجديدة، التفسيرات والتعديلات، فيما عدا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، قد لا يكون لها تأثير هام على البيانات المالية الموحدة للبنك في مرحلة التطبيق الأولى.

تتوقع الإدارة أن يطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في البيانات المالية الموحدة للبنك في الفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018. وقد يكون لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تأثير جوهري على المبالغ المدرجة والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للبنك والمتعلقة بالموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك. ومع ذلك فإنه من غير الممكن الوصول إلى تقييم معقول لتأثير هذا التطبيق إلى حين إتمام مراجعة مفصلة لذلك من قبل البنك.



إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ”تتمة“

3- أهم السياسات المحاسبية

1-3 معايير الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2-3 أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا إعادة تقييم بعض الأدوات المالية. لأغراض إعداد البيانات المالية الموحدة، تم عرض النتائج والمركز المالي للبنك بدرهم الإمارات العربية المتحدة (بالآلاف)، وهي تمثل العملة التي يمارس بها البنك نشاطه وهي العملة المستخدمة في عرض البيانات المالية الموحدة. فيما يلي ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية المتبعة.

يقوم البنك بعرض بيان المركز المالي الموحد بشكل عام حسب السيولة، وتم التمييز بناء على توقعات التحصيل أو السداد خلال 12 شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد (الجزء المتداول) وأكثر من 12 شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد (الجزء غير متداول) حيث تم إظهار ذلك في الإيضاحات.

بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

3-3 أسس توحيد البيانات المالية الموحدة

إن البيانات المالية الموحدة لبنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) "البنك" والشركة التابعة له (المجموعة) تتألف من البيانات المالية للبنك والشركة المسيطر عليها (شركة تابعة).

تتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على المنشأة المستثمر بها؛
- التعرض للعوائد المتغيرة، أو الحق في تلك العوائد، وذلك من ارتباطاتها مع المنشأة المستثمر بها؛
- القدرة على ممارسة السيطرة على المنشأة المستثمر بها للتأثير على مبالغ عوائد المستثمر.

يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان يسيطر على أي من المنشآت المستثمر بها أم لا إذا ما كانت الحقائق والظروف تشير إلى حدوث تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة المشار إليها أعلاه.

عندما تقل حقوق التصويت الخاصة بالبنك في أي من المنشآت المستثمر بها عن أغلبية حقوق التصويت بها، فيكون للبنك القدرة على السيطرة على تلك المنشأة المستثمر بها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحه قدرة عملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة بالمنشأة المستثمر بها بشكل منفرد.

يأخذ البنك بعين الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان للبنك حقوق التصويت في المنشأة المستثمر بها بشكل كافٍ لمنحه السيطرة. تشمل تلك الحقائق والظروف ما يلي:

- حجم حقوق التصويت التي يمتلكها البنك بالنسبة لحجم ومدى ملكية حاملي حقوق التصويت الآخرين؛
- حقوق التصويت المحتملة التي يمتلكها البنك وحاملي حقوق التصويت الآخرين والأطراف الأخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛
- أية حقائق وظروف إضافية قد تشير إلى أن البنك له، أو ليس لديه، القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة وقت الحاجة لاتخاذ قرارات، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.

تبدأ عملية توحيد الشركة التابعة عندما تتم السيطرة من قبل البنك على تلك الشركة التابعة، بينما تتوقف عملية التوحيد عندما يفقد البنك السيطرة على الشركة التابعة. وعلى وجه الخصوص، يتم تضمين إيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذة أو المستبعدة خلال السنة في بيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد من تاريخ حصول البنك على السيطرة حتى التاريخ الذي تنقطع فيه سيطرة البنك على الشركة التابعة.

إن الربح أو الخسارة وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الأخرى موزعة على مالكي البنك ومالكي الأطراف غير المسيطرة. إجمالي الدخل الشامل للشركة التابعة موزع على مالكي البنك والأطراف غير المسيطرة حتى لو أدى ذلك إلى حدوث عجز في أرصدة الأطراف غير المسيطرة.

حيثما لزم الأمر، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتلاءم سياساتها المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة.

يتم إستبعاد جميع المعاملات بما في ذلك الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والأرباح والمصاريف والتدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات الداخلية بين أعضاء المجموعة عند التوحيد.



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

3- أهم السياسات المحاسبية "تتمة"

3-3 أسس توحيد البيانات المالية الموحدة "تتمة"

الشركة التابعة :

فيما يلي تفاصيل الشركة التابعة للبنك كما في 31 ديسمبر 2015 :

إسم الشركة التابعة	نسبة الملكية في الشركة التابعة	البلد الذي تمارس فيه الشركة التابعة نشاطها	النشاط الأساسي للشركة التابعة
توين تاوونز للإدارة التسويقية (ش.ذ.م.م.)	99.33%	الإمارات العربية المتحدة	تقديم خدمات التسويق

إن الحصة المتبقية في الشركة أعلاه هي لصالح البنك من خلال ترتيبات متفق عليها .

3-4 استثمارات في شركة زميلة

الشركة الزميلة هي تلك المنشأة التي للبنك تأثيراً هاماً عليها، ويمثل التأثير الهام قدرة البنك على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها ولا يصل هذا التأثير إلى درجة السيطرة المطلقة أو السيطرة المشتركة على هذه السياسات.

تم إدراج نتائج موجودات ومطلوبات الشركات الزميلة في هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وطبقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في الشركات الزميلة مبدئياً في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة ويتم تعديلها لاحقاً للاعتراف بحصة البنك من أرباح أو خسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى للشركة الزميلة. في حال زيادة حصة البنك في خسائر الشركة الزميلة عن الإستثمار في تلك الشركة الزميلة (والتي تتضمن أي حصص طويلة الأجل، والتي في جوهرها، تشكل جزءاً من صافي استثمار البنك في الشركة الزميلة)، يوقف البنك الاعتراف بحصته في الخسائر اللاحقة. ولا يتم الاعتراف بالخسائر الإضافية سوى إلى المدى الذي تحمل فيه البنك التزامات قانونية أو استدلالية أو قامت بدفعات بالنيابة عن الشركة الزميلة.

يتم تسجيل الاستثمار في الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ تحول الشركة المستثمر بها إلى شركة زميلة. وعند الاستحواذ على الاستثمار في شركة زميلة، فإن أية زيادة في تكلفة الشراء عن حصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمحتملة المحددة للشركة الزميلة والتي تم تسجيلها بتاريخ الشراء، يتم الاعتراف بها كشهرة، ويتم تضمينها في القيمة المدرجة للإستثمار. إن أي زيادة في حصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمحتملة عن تكلفة الشراء، بعد إعادة التقييم، يتم الإعتراف بها مباشرة في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تم فيها الإستحواذ على الاستثمار.

تم تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 لتحديد ما إذا كان من اللازم الاعتراف بأي خسارة لانخفاض القيمة فيما يتعلق باستثمار البنك في الشركة الزميلة. عند الضرورة، يتم إجراء اختبار على كامل مبلغ القيمة المدرجة للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 انخفاض قيمة الأصول كأصل واحد وذلك بمقارنة القيمة القابلة للاسترداد (القيمة قيد الاستخدام والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أعلى) مع قيمتها المدرجة. إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها تشكل جزءاً من القيمة المدرجة للاستثمار. يتم الاعتراف بأي استرجاع لخسائر انخفاض القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 إلى الحد الذي تزيد عنده قيمة الإستثمار القابلة للاسترداد.

3-5 إندماج الأعمال

تتم محاسبة إستحواذ الأعمال التجارية باستخدام طريقة الشراء. ويتم قياس البديل المنقول ضمن اندماج الأعمال بالقيمة العادلة، والتي يتم حسابها على أنها مجموع القيم العادلة للأصول التي تنقلها المجموعة بتاريخ الإستحواذ، والمطلوبات التي تتحملها المجموعة إلى مالكي المنشأة المستحوذ عليها السابقين بالإضافة إلى حصص حقوق الملكية التي أصدرتها المجموعة في مقابل السيطرة على المنشأة المستحوذ عليها. وبشكل عام، يتم الاعتراف بالتكاليف المتعلقة بعمليات الإستحواذ من خلال الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. كما في تاريخ الإستحواذ، يتم الاعتراف بالأصول المستحوذ عليها القابلة للتحديد والمطلوبات المفترضة بقيمتها العادلة .

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تمة"

3- أهم السياسات المحاسبية "تمة"

3-5 إندماج الأعمال "تمة"

يتم قياس الشهرة بالزيادة على مجموع البديل المنقول، ومقدار حصة الأطراف غير مسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها، والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية للشركة المستحوذة والتي كانت تحتفظ بها سابقاً في المنشأة المستحوذ عليها (إن وجدت) على صافي مبالغ الأصول المقتناة القابلة للتحديد والمطلوبات المفترضة بتاريخ الإستحواذ. في حال، بعد إعادة التقييم، تجاوز صافي قيمة الأصول المستحوذ عليها القابلة للتحديد والمطلوبات المفترضة بتاريخ الإستحواذ مجموع البديل المنقول ومبالغ حصة الأطراف غير مسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية للشركة المستحوذة التي كانت تحتفظ بها سابقاً في المنشأة المستحوذ عليها (إن وجدت)، يتم الاعتراف بالزيادة مباشرة في الربح أو الخسارة كريح شراء بسعر منخفض.

في حال تمت عملية اندماج الأعمال على مراحل، يعاد قياس حصة المجموعة السابقة في المنشأة المستحوذ عليها لقيمتها العادلة كما في تاريخ الاستحواذ (أي بتاريخ انتقال السيطرة على المنشأة المستحوذ عليها إلى المجموعة)، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر، إن وجدت، في بياني الأرباح والخسائر. يتم إعادة تصنيف المبالغ الناشئة عن حصة المنشأة قبل تاريخ الاستحواذ، والتي تم الاعتراف بها سابقاً في بنود الدخل الشامل الأخرى، إلى أرباح أو خسائر إذا كانت المعالجة صحيحة في حال تم استبعاد هذه الحصة.

في حال عدم انتهاء المحاسبة الأولية لإندماج الأعمال في نهاية فترة التقرير التي حصل فيها الأندماج، تسجل الشركة المبالغ المؤقتة للبنود التي لم يتم إنتهاء عملية المحاسبة عنها. يتم تعديل هذه المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس (انظر أعلاه)، أو يتم الاعتراف بموجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الحقائق والظروف السائدة بتاريخ الاستحواذ، إن توفرت، والتي من شأنها التأثير على المبالغ المعترف بها كما في ذلك التاريخ.

6-3 الموجودات المالية

قروض وذمم مدينة

القروض والذمم المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة ولها دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وهي غير مدرجة في الأسواق المالية النشطة. وهي تتضمن النقد والأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، المطلوب من بنوك أخرى، القروض والسلفيات وقبولات العملاء.

قروض وسلفيات

يتم إثبات القروض والسلفيات عند منح المبالغ للمقترضين وتقييد بالتكلفة المطفأة وذلك باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إنخفاض قيمة القروض والسلفيات

قروض مقيمة بشكل منفرد

تتمثل القروض المقيمة إفرادياً بشكل رئيسي في قروض الشركات والقروض التجارية والتي يتم تقييمها بشكل منفرد لمعرفة إن كان هناك أي دليل موضوعي يؤشر إلى وجود إنخفاض في قيمتها. يتم اعتبار القروض قد لحق بها إنخفاض في القيمة ويتم تصنيفها على هذا الأساس إذا وُجد شك في قدرة المقترض على الوفاء بالدفعات المستحقة عليه للبنك وفقاً لشروط العقد الأصلية.

يتم قياس الإنخفاض في قيمة القروض بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما فيها أي ضمان، ويتم احتساب خسارة الإنخفاض في القيمة بالفرق ما بين القيمة الدفترية للقروض وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بتلك القروض.

قروض مقيمة كمجموعة

تتمثل خسائر الإنخفاض في قيمة القروض المقيمة كمجموعة من المخصصات المحتسبة على:

(أ) القروض العاملة

(ب) قروض صغيرة ذات ميزات مشتركة والتي لا تمثل قيمتها بشكل منفرد أهمية جوهرية.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

3- أهم السياسات المحاسبية "تتمة"

3-6 الموجودات المالية "تتمة"

إنخفاض قيمة القروض والسلفيات "تتمة"

قروض مستحقة ولا يوجد إنخفاض في قيمتها
القروض والسلفيات والتي استحق عليها فوائد أو أن أصل المبلغ مستحق السداد والتي يعتقد البنك أنه لا يوجد إنخفاض في قيمة تلك الأصول نظراً لإحتفاظ البنك بضمانات و/أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للبنك.

القروض العاملة

تقوم إدارة البنك بتقدير خسائر إنخفاض القيمة لمحافظ القروض بناءً على الخبرة السابقة والخسائر الكامنة المرتبطة بالظروف الإقتصادية والإئتمانية السائدة .

قروض مالية صغيرة ذات ميزات مشتركة وليست جوهرية بشكل منفرد
تتمثل هذه القروض بشكل أساسي في المبالغ المستحقة على بطاقات الإئتمان والقروض الأخرى التي لا تمثل قيمتها بشكل منفرد أهمية جوهرية . يتم تقدير إنخفاض القيمة لتلك القروض بناءً على تحليل أعمار الأرصدة لكل فئة منها.

سياسة إعادة تحليل أعمار أرصدة القروض والسلفيات

قام البنك بتحديد سياسة إعادة تحليل أعمار أرصدة القروض والسلفيات كجزء من سياسته في إدارة المخاطر الإئتمانية. يعتبر البنك نقل وتأجيل أرصدة القروض والسلفيات مستحقة السداد كإعادة تحليل لأعمارها ، ويقوم بتطبيق المبادئ التوجيهية لبازل 2 (Basel II) في هذا الإطار. إن ذلك يشتمل على طرق مستقلة لإعادة تحليل أعمار أرصدة الحسابات العادية والمتعثرة ، موافقة الجهات المسؤولة ، الحد الأدنى لعمر التسهيلات المقدمة قبل أن تخضع لإعادة التحليل والحد الأقصى لإعادة التحليل لكل رصيد من أرصدة التسهيلات كل على حدة وعوامل أخرى. تعتمد إعادة تحليل العمر على إعادة تقييم قدرة المقترض على تسديد التزاماته للبنك بناءً على الأوضاع الإقتصادية المستجدة .

استثمارات في أوراق مالية

يصنف البنك إستثماراته في الأوراق المالية في الفئات التالية : موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، وموجودات مالية محتفظ بها حتى استحقاقها، وموجودات مالية متاحة للبيع . تحدد الإدارة تصنيف إستثماراتها عند الإعتراف المبدئي بها .

أ) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

وتشتمل هذه الفئة على فئتين فرعيتين : الموجودات المالية - بغرض المتاجرة ، وتلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر منذ البداية . يتم تصنيف الأصل المالي في هذه الفئة إذا تم إقتنائه بشكل أساسي لغرض بيعه على المدى القصير أو إذا وجدت النية من قبل الإدارة لإقتنائه على ذلك الأساس . يتم تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما تتم إدارة استثمارات محددة، مثل استثمارات الأسهم ، وتقييمها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر موثقة أو إستراتيجية إستثمار معينة حيث يتم رفع تقارير بها معتمدة على تلك الأسس إلى أفراد الإدارة الرئيسيين.

ب) إستثمارات محتفظ بها حتى إستحقاقها

الإستثمارات المحتفظ بها حتى إستحقاقها هي موجودات مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وتواريخ استحقاق ثابتة وهي التي تعتمز إدارة البنك الاحتفاظ بها حتى استحقاقها ويكون لها القدرة على ذلك . عندما يقرر البنك بيع ما هو أكثر من مجرد كمية غير كبيرة من الإستثمارات المحتفظ بها حتى إستحقاقها ، عندها تكون الفئة بالكامل قد تعرضت للتأثر وبالتالي تتم إعادة تصنيفها كإستثمارات متاحة للبيع .

ج) إستثمارات متاحة للبيع

الإستثمارات المتاحة للبيع هي موجودات مالية غير مشتقة مصنفة كإستثمارات متاحة للبيع أو غير مصنفة على أنها (أ) قروض وسلفيات ، (ب) إستثمارات محتفظ بها حتى إستحقاقها ، أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

3- أهم السياسات المحاسبية "تتمة"

6-3 الموجودات المالية "تتمة"

استثمارات في أوراق مالية "تتمة"

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، الإستثمارات المحتفظ بها حتى استحقاقها والإستثمارات المتاحة للبيع في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل . يتم الإعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً لها تكاليف المعاملة لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر . أما الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فيتم الإعتراف بها مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إدراج تكاليف المعاملة كمصروف في بيان الدخل الموحد.

الإعتراف اللاحق

تتم إعادة الإعتراف بالإستثمارات المتاحة للبيع والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة . يتم إدراج الإستثمارات المحتفظ بها حتى إستحقاقها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي . يتم إثبات الأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة لفترة " الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر " في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها.

يتم إدراج الأرباح والخسائر الناشئة من التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات المتاحة للبيع مباشرة في حقوق المساهمين ، حتى يتم إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية أو أن تتعرض لإنخفاض في قيمتها . في حال تم إلغاء الإعتراف بالإستثمارات المتاحة للبيع أو تعرضها لإنخفاض في قيمتها ، فإن الربح أو الخسارة المتراكمة والتي تم إدراجها في السابق ضمن حقوق المساهمين يتم عكسها من خلال إثباتها في الأرباح أو الخسائر.

يتم إثبات أرباح وخسائر العملات الأجنبية الناشئة من الموجودات المالية النقدية المتوفرة للبيع مباشرة في بيان الدخل الموحد .

تستند القيم العادلة للإستثمارات المدرجة في الأسواق النشطة إلى أسعار الطلب الحالية ، وإذا كان السوق المدرج به ذلك الإستثمار غير نشط (وكذلك بالنسبة للإستثمارات غير المدرجة) ، فإن البنك يقوم باستخدام "أساليب التقييم" للوصول إلى القيمة العادلة لتلك الإستثمارات .

يتم إثبات الفوائد المكتسبة خلال الإحتفاظ بالإستثمارات في أوراق مالية كإيرادات فوائد . يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح المتعلقة بأدوات ملكية في بيان الدخل الموحد عندما ينشأ حق للبنك بإستلام الدفعات .

تتمثل التكلفة المطفأة للموجودات والمطلوبات المالية في قيمتها التي تم قياسها بشكل مبدئي مخصوماً منها أي دفعات ومضافاً لها أو مخصوماً منها الإطفاء المتراكم ، والذي تم تحديده باستخدام نسبة الفائدة الفعلية ، لأي فروقات بين القيمة المبدئية والقيمة المستحقة مخصوماً منها أي تخفيض في قيمتها (سواء بشكل مباشر أو من خلال مخصص) لمقابلة إنخفاض القيمة أو إمكانية عدم التحصيل .

طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للموجودات والمطلوبات المالية وتوزيع إيرادات الفوائد أو مصاريف الفوائد على الفترات المرتبطة بها. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يُخصم بناءً على الدفعات النقدية المستقبلية أو المتحصلات المتوقعة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو خلال فترة أقصر عندما يكون ذلك مناسباً لصافي القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية. عند إحتساب معدل الفائدة الفعلي ، يقوم البنك بتقدير الدفعات النقدية آخذاً في الإعتبار جميع الشروط التعاقدية المتعلقة بالأداة المالية في حين لا يأخذ في الإعتبار خسائر الإئتمان المستقبلية . يتضمن الإحتساب أعلاه جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين طرفي العقد والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي، تكاليف المعاملات وسائر العلاوات أو الخصومات .

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم في تاريخ كل بيان مالي موحد مراجعة القيم الحالية للموجودات المالية. يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل موضوعي، كنتيجة لحدث أو أحداث حصلت لاحقاً للإعتراف المبدئي بتلك الموجودات المالية، يشير إلى تأثير التدفق النقدي المتوقع مستقبلاً لتلك الموجودات المالية. فيما يتعلق بالموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن قيمة الإنخفاض تتمثل في الفرق ما بين القيمة الدفترية لتلك الموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفق النقدي المتوقع مستقبلاً من تلك الموجودات المالية بعد خصم الفوائد المتكبدة حسب أسعار الفائدة الفعلية.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

3- أهم السياسات المحاسبية "تتمة"

6-3 الموجودات المالية "تتمة"

استثمارات في أوراق مالية "تتمة"

انخفاض قيمة الموجودات المالية "تتمة"

في حال تم تصنيف إستثمارات الملكية كإستثمارات متاحة للبيع، فإن أي إنخفاض جوهري او لمدة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية إلى أقل من تكلفتها يؤخذ بعين الإعتبار عند تحديد فيما إذا كان الأصل تعرض لإنخفاض القيمة. في حال وجود هكذا دليل متعلق بالموجودات المالية المتاحة للبيع، فإن الخسارة المتراكمة - المقاسة بالفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المعترف بها سابقاً ضمن الأرباح أو الخسائر- فإنه يتم حذفها من حقوق الملكية ويتم الإعتراف بها ضمن بيان الدخل الموحد. لا يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الدخل الموحد على أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع من خلال بيان الدخل الموحد.

إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفق النقدي من تلك الموجودات المالية أو عند تحويلها ، بما فيها جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكيته، إلى طرف آخر . إذا لم يتم البنك بتحويل تلك الموجودات بشكل كامل أو لم يتم بتحويل جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكيته وإستمر بالسيطرة عليها فإن البنك يقوم بالإعتراف بما يتعلق بها من عوائد متراكمة وأي إلتزامات واجب سدادها.

7-3 المطلوبات المالية وأدوات الملكية

التصنيف كدين أو أداة ملكية

يتم تصنيف الديون وأدوات الملكية كمطلوبات مالية أو كأدوات ملكية طبقاً لأسس وجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريف المطلوبات المالية وأدوات الملكية.

أدوات الملكية

أداة الملكية هي أي تعاقد يثبت حق مالكة في أصول المجموعة المتبقية بعد طرح جميع إلتزاماتها . أدوات حقوق الملكية المصدرة من قبل المجموعة يتم تسجيلها بالمبالغ المستلمة بعد طرح مصاريف الإصدار .

المطلوبات المالية

إن المطلوبات المالية المتضمنة ودائع العملاء، قبولات العملاء، والمطلوب لبنوك أخرى يتم قياسها بشكل أولي بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف المعاملات.

يتم قياس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي حيث يتم الإعتراف بمصاريف الفوائد وفقاً لأسعار الفائدة الفعلية السائدة.

إلغاء الإعتراف بالإلتزامات المالية

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم تنفيذها ، إلغاؤها أو إنتهاء مدتها .



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

3- أهم السياسات المحاسبية "تتمة"

8-3 ممتلكات ومعدات

تظهر الأعمال قيد التنفيذ بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر ناتجة عن الإنخفاض في القيمة. يتم إستهلاك هذه الأصول كما هو الحال مع الأصول والممتلكات الأخرى يبدأ عندما تصبح جاهزة للإستخدام الذي أنشأت من أجله.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً للإستهلاك المتراكم . يتم إحتساب الإستهلاك لإطفاء تكلفة الأصول إلى قيمتها المتبقية وفقاً لطريقة القسط الثابت مبنياً على مدة الخدمة المتوقعة على النحو التالي :

سنوات

20

مباني

5-1

أجهزة كمبيوتر ومعدات

5

أثاث وتجهيزات

5-3

تحسينات على مبنى مستأجر

5

سيارات

لا يتم إستهلاك الأرض بإعتبار أن ليس لديها عمر إفتراضي محدد.

يتم تحديد أرباح وخسائر إستبعاد الممتلكات والمعدات بالرجوع إلى قيمتها الدفترية وتؤخذ في الإعتبار عند تحديد أرباح العمليات . يتم إثبات مصاريف تصليح وتجديد الممتلكات والمعدات في بيان الدخل الموحد عند تكبدها. عندما تكون القيمة الدفترية لأحد الممتلكات والمعدات أكبر من القيمة الممكن إستردادها ، فإنه يتم خفض قيمته الدفترية مباشرة إلى القيمة الممكن إستردادها، والتي هي صافي سعر البيع أو قيمته المتبقية قيد الاستخدام ، أيهما أعلى .

9-3 المخزون

يتمثل المخزون في الممتلكات المستحوذ عليها في تسوية الديون، والتي تظهر بسعر التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. إن سعر التكلفة المباشرة المتكبدة نتيجة الإستحواذ على المخزون تدرج كجزء من تكلفة الموجودات. تمثل صافي القيمة البيعية صافي سعر البيع المقدر في سياق الأعمال الإعتيادية، على أساس أسعار السوق كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

10-3 إنخفاض قيمة الموجودات الملموسة

في تاريخ كل بيان مركز مالي موحد، يقوم البنك بمراجعة القيمة الحالية للموجودات الملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على وجود إنخفاض في القيمة الدفترية لتلك الموجودات، وفي حالة وجود ذلك المؤشر، فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات وذلك بهدف تحديد مدى الخسارة الناتجة عن إنخفاض القيمة (إن وجدت) . وفي حال صعوبة تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل فريداً يقوم البنك بتقدير القيمة المستردة لوحدة توليد النقد التي ينتمي لها الأصل. عند وجود أسس معقولة للتوزيع، فإنه يتم توزيع الموجودات العامة على وحدات توليد النقد بشكل إفرادي أو يتم توزيعها على أصغر مجموعة من وحدات توليد النقد بناءً على أسس معقولة يمكن تحديدها.

تتمثل القيمة القابلة للإسترداد في القيمة العادلة مخصوماً منها التكلفة حتى إتمام البيع أو القيمة الناتجة عن الإستعمال أيهما أعلى. عند تقييم القيمة الناتجة عن الإستعمال، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للوصول بها إلى القيمة الحالية بإستخدام معدل خصم مناسب ليعكس قيمتها السوقية الحالية مع مراعاة أثر مرور الوقت على القيمة والمخاطر المحددة للأصل.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

3- أهم السياسات المحاسبية "تتمة"

10-3 إنخفاض قيمة الموجودات الملموسة "تتمة"

أما إذا كانت القيمة القابلة للإسترداد المقدرة للأصل (وحدة توليد النقد) أقل من قيمته الدفترية، فإنه يتم خفض القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) إلى القيمة التي يمكن إستردادها. إن خسارة إنخفاض القيمة تحمل مباشرة على الأرباح أو الخسائر إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه وفي هذه الحالة فإن خسارة الإنخفاض في القيمة تعامل كإنخفاض في إعادة التقييم .

في حال تم لاحقاً تراجع خسارة إنخفاض القيمة ، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) إلى إن تصل للقيمة المقدرة التي يمكن إستردادها على أن لا تكون الزيادة أعلى من القيمة الدفترية فيما لو لم يكن هناك إنخفاض في قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة . إن إسترداد خسارة الإنخفاض في القيمة تدرج في الأرباح أو الخسائر إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه ، وفي هذه الحالة فإن إسترداد خسارة الإنخفاض في القيمة يعامل كزيادة في إعادة التقييم .

11-3 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يقوم البنك بالمساهمة بإلتزام معاشات التقاعد والتأمين الإجتماعي للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (7) لعام 1999 المتعلق بالمعاشات والتأمينات الإجتماعية. يتم تكوين مخصص بكامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن فترة خدمتهم حتى تاريخ بيان المركز المالي الموحد. يتم إدراج هذا المخصص تحت بند مطلوبات أخرى .

تقوم الإدارة بقياس المطلوبات المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بموجب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة . وبموجب هذه الطريقة ، يتم إعداد تقييم مدة الخدمة المتوقعة للموظف مع البنك والراتب الأساسي المتوقع بتاريخ تركه للخدمة.

12-3 مخصصات

يتم أخذ المخصصات عندما يترتب على البنك إلتزام قانوني أو إجباري قائم نتيجة أحداث سابقة ، ويكون من المحتمل أن يستدعي الأمر تدفق خارجي لمنافع إقتصادية لتسوية الإلتزام ، مع توفر إمكانية تقدير معقول لمبلغ الإلتزام .

13-3 قروض

يتم الإعتراف بالقروض مبدئياً بالقيمة العادلة مخصصاً أي مصاريف متعلقة بها ، ويتم إظهارها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي . يتم إحساب أي فرق بين قيمة الإسترداد وصافي المقبوضات بعد خصم المصاريف المتعلقة بها ضمن بيان الدخل الموحد على مدى فترة القروض باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

14-3 العملات الأجنبية

يتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية الموحدة للبنك بدرهم الإمارات العربية المتحدة والتي تعد العملة الوظيفية في البيئة الإقتصادية التي يعمل بها



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ” تنمة ” 3- أهم السياسات المحاسبية ” تنمة ”

البنك . يتم ترجمة المعاملات الناشئة بالعملة الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة بالسعر السائد بتاريخ المعاملة . يتم ترجمة الموجودات والمطلوبات المالية المحددة بعملة أجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. يتم إثبات أية أرباح أو خسائر ناتجة ضمن بيان الدخل الموحد.

15-3 أدوات مشتقة

يتم إدراج الأدوات المشتقة، والتي تتكون من العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية ، مبدئياً بالقيمة العادلة بالتاريخ الذي يتم فيه إبرام العقد. يتم إدراج كافة العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية كموجودات عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وكمطلوبات عندما تكون قيمتها العادلة سالبة . يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية ضمن إيرادات المتاجرة بصرف العملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد.

16-3 إيرادات ومصاريف الفوائد

يتم تحقق إيرادات والإعتراف بمصاريف الفوائد في بيان الدخل الموحد لكافة الأدوات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي .

عند تخفيض قيمة الموجودات المالية بشكل منفرد أو كمجموعة مشابهة نتيجة لخسارة انخفاض القيمة ، فإنه يتم إثبات إيرادات الفوائد بناءً على معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة انخفاض القيمة.

17-3 إيرادات الرسوم والعمولات

يتم تحقق إيرادات عمولات إصدار الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان بطريقة القسط الثابت على مدى فترة إصدارها ابتداءً من تاريخ سريانها. يتم تحقق إيرادات الرسوم عن إصدار الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان عندما يتم تنفيذ المعاملات. إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى بما فيها رسوم خدمات إدارة الحسابات ، رسوم القرض المشترك ورسوم الإئتمان يتم الإعتراف بها كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

18-3 إيرادات الإيجارات

يتم الإعتراف بإيرادات الإيجارات بطريقة القسط الثابت وعلى أساس مدة تلك العقود.

19-3 الإيجارات التشغيلية

يتم تصنيف الإيجارات التشغيلية التي يقوم فيها المؤجر بالإحتفاظ بجميع مخاطر وفوائد الملكية لفترة الإيجار كإيجارات تشغيلية . تدرج دفعات الإيجار التشغيلية كمصروفات ضمن بيان الدخل الموحد على أساس القسط الثابت بناءً على فترة الإيجار أو العمر التشغيلي المقدر للأصل أيهما أقل.

20-3 النقد وما يعادله

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد ، فإن النقد وما يعادله يتضمن النقد في الصندوق والأموال المودعة في الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب والمبالغ المودعة لفترات إستحقاق تقل عن ثلاثة أشهر باستثناء الحد الأدنى من الودائع الإحتياطية المطلوب الإحتفاظ بها لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة .

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تمة"

4- الإفتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات

يطبق البنك إفتراضات وتقديرات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المدرجة في السنة المالية القادمة . يتم تقييم التقديرات والتوقعات بشكل متواصل إستناداً إلى الخبرة السابقة والعوامل الأخرى ، بما فيها التوقعات الخاصة بالأحداث المستقبلية التي يعتقد أن تكون معقولة بموجب الظروف المتوفرة .

خسائر إنخفاض القيمة للقروض والسلفيات

يصف الإيضاح رقم 3 سياسة المجموعة المحاسبية للمخصصات والتي تتعلق بالموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة. يتم احتساب إنخفاض القيمة على أساس خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة أو بتطبيق نسبة معينة للقروض غير المصنفة على أساس حركة السوق أو مؤشرات عدم السداد التاريخية. أما بالنسبة للقروض والسلف للأفراد فيتم احتساب خسائر إنخفاض القيمة بناءً على صيغة معادلات تعتمد على الأقساط والدفعات التي تجاوزت موعد إستحقاقها.

يتم تكوين مخصص القروض وخسائر السلف بقيدها في بيان الدخل الموحد على شكل مخصص. إن الزيادة والنقصان في المخصص والنتيجة عن التغييرات في تقييم القروض والسلف المتعثرة يتم إظهارها ضمن مخصص خسارة القروض والسلف المتعثرة والتي تؤثر طبقاً لذلك على بيان الدخل الموحد.

أ) قروض وسلف مقيمة فردياً

يتم تحديد خسائر إنخفاض قيمة القروض والسلف المقيمة فردياً من خلال تقييم كل حالة على حدة. هذه الطريقة تنطبق على القروض وسلف الشركات المصنفة والتي تعتبر حسابات فردية جوهرية أو غير خاضعة لطريقة التقييم الجماعي للقروض والسلف. يقوم البنك بإجراء تقديرات بهدف تحديد فيما إذا كان من الضروري إثبات خسارة إنخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد، حيث تستند هذه الإجراءات على وجود أو ملاحظة معطيات تشير إلى وجود إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القروض الفردية. يتم الأخذ في الإعتبار العوامل التالية أدناه بعين الاعتبار عند تحديد الخسارة من إنخفاض قيمة الحسابات المقيمة فردياً:

- مجموع إفتراضات العميل.
- تصنيف مخاطرة للعميل- أي قدرة العميل على تنفيذ تجارة مربحة وتحصيل نقد كاف لسداد المبلغ المقترض.
- قيمة الرهن واحتمالية تحويل الملكية.
- تكلفة استرداد الدين.

تتطلب سياسة البنك إجراء مراجعة دورية ومنتظمة لمخصصات إنخفاض القيمة للتسهيلات الفردية. تتم مراجعة المنهجية والإفتراضات المستخدمة لتقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم للتقليل من أية فروقات بين تقديرات الخسائر والخبرة بالخسائر الفعلية. يستمر تصنيف القروض والسلف كقروض منخفضة القيمة إلا إذا تم إعادة تصنيفها كقروض جارية واعتبر تحصيل الفائدة ومبلغ القرض الأساسي مرجحاً كما هو متفق عليه.

ب) قروض مقيمة جماعياً

تقوم إدارة المجموعة وفقاً للخبرة التاريخية السابقة والظروف الاقتصادية والائتمانية السائدة بتقييم حجم القروض والسلف التي من الممكن أن تكون متعثرة والتي لم يتم تحديدها بتاريخ التقرير. تقيم مخصصات المحافظ بشكل دوري ويتم تعديلها وفقاً لتقديرات الإدارة وإرشادات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

عند تقييم إنخفاض القيمة للقروض الجماعية تقوم المجموعة بإستخدام 1.5% من الموجودات المرجحة للمخاطر الائتمانية والمحسوبة وفقاً لتوجيهات وتعليمات البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وتقدير مخصص إنخفاض القيمة وفقاً لسياسات البنك المذكورة أعلاه والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أيهما أعلى.

في إعتقاد الإدارة وبناءً على مراجعة محفظة القروض والسلفيات قد تم إدراج مخصص كافٍ للقروض والسلفيات المصنفة ولتغطية المخاطر الكامنة ضمن المحفظة .

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة" 4- الإفتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات "تتمة"

إنخفاض قيمة الإستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع
يعتبر البنك أن الإستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع قد تعرضت لإنخفاض في قيمتها عند وجود إنخفاض كبير أو طويل الأجل في القيمة العادلة إلى ما دون التكلفة . وتحديد مدى الإنخفاض أو طول المدة يقتضي إجراء تقديرات معينة . بهدف إجراء تلك التقديرات فإن البنك يقوم بتقييم التقلب المعتاد في سعر السهم من بين عوامل أخرى. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون الإنخفاض في القيمة ملائماً عند توفر دليل على تراجع في الوضع المالي للجهة المستثمر فيها ، أو أداء المجال الإقتصادي أو القطاع ، أو تغير في التقنية ، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والتمويلية.

الإستثمارات المحتفظ بها حتى إستحقاقها
يتبع البنك معيار المحاسبة الدولي رقم 39 فيما يتعلق بتصنيف الموجودات المالية غير المشتقة التي يوجد لها دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وتاريخ إستحقاقها ثابت كإستثمارات محتفظ بها حتى إستحقاقها . ولإجراء هذا التقدير يقوم البنك بتقييم نيته وقدرته على الإحتفاظ بهذه الإستثمارات لحين إستحقاقها . إذا ما فشل البنك في الإحتفاظ بهذه الإستثمارات حتى إستحقاقها ، دون وجود سبب يرجع لوجود ظروف محددة - مثلاً بيع كمية غير كبيرة قبل تاريخ الإستحقاق بوقت وجيز - عندها ينبغي أن يقوم البنك بإعادة تصنيف كامل تلك الفئة من الإستثمارات على أنها إستثمارات متاحة للبيع ولا يسمح بتصنيفها ضمن الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها حتى مرور مدة سنتين. وعندها يتم قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالقيمة المطفأة .

تصنيف الإستثمارات
تقوم الإدارة بتصنيف الإستثمارات عند شرائها إما كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - بغرض المتاجرة أو كإستثمارات مالية متاحة للبيع. عند تصنيف الإستثمارات في الأوراق المالية، اعتمدت الإدارة على المعايير المفصلة والتوجيهات المتعلقة بتصنيف الإستثمارات على النحو المبين في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 39 - الأدوات المالية: الإعتراف والقياس. إن الإدارة مقتنعة إن الإستثمارات في اوراق مالية تم تصنيفها بشكل مناسب.

5- نقد وأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم
481,909	620,970
150,000	300,000
345,785	419,578
977,694	1,340,548
175,150	129,946
1,152,844	1,470,494

أرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة :
حساب جاري
شهادات إيداع
وديعة إلزامية
نقد في الصندوق

إن الوديعة الإلزامية لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة غير متاحة لتمويل عمليات البنك اليومية.

6- مطلوب من بنوك أخرى

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم
1,085,095	1,223,437
60,899	128,456
1,145,994	1,351,893

ودائع لأجل
ودائع تحت الطلب

بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ”تتمة“

7- قروض وسلفيات

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
6,557,121	7,614,135	قروض
1,668,141	1,327,699	سحب على المكشوف
191,776	164,273	قروض مقابل إيصالات أمانة
80,458	132,197	أخرى
8,497,496	9,238,304	مجموع القروض والسلفيات
(513,112)	(424,500)	مخصص إنخفاض القيمة
7,984,384	8,813,804	صافي القروض والسلفيات
2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	حسب القطاع الإقتصادي
1,293,237	1,601,527	تجارة الجملة والتجزئة
2,599,785	2,684,021	عقارات ومقاولات
1,067,559	1,075,168	قروض شخصية وأخرى
250,139	332,331	صناعية
-	8,663	زراعة وأنشطة تتعلق بها
162,760	253,885	نقل وإتصالات
1,028,063	1,306,563	مؤسسات مالية
2,095,953	1,976,146	خدمات وأخرى
8,497,496	9,238,304	

كانت الحركة على مخصص إنخفاض القيمة كما يلي:

2014		2015		
المجموع ألف درهم	المجموع ألف درهم	مقابل المخاطر القائمة في المحفظة ألف درهم	مقابل قروض وسلفيات محددة ألف درهم	
362,579	513,112	168,233	344,879	كما في 1 يناير
244,338	195,905	4,200	191,705	العبء المحمل خلال السنة
(88,454)	(86,721)	-	(86,721)	مخصص محرر خلال السنة
(5,351)	(197,796)	(74)	(197,722)	ديون أعدمت/محققة خلال السنة
-	-	(2,545)	2,545	المحول من المخصص خلال السنة
513,112	424,500	169,814	254,686	كما في 31 ديسمبر

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"
7- قروض وسلفيات "تتمة"

صافي العبء المحمل على مخصص إنخفاض القيمة

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
244,338	195,905	العبء المحمل خلال السنة
(88,454)	(86,721)	مخصص محرر خلال السنة
155,884	109,184	

بلغ إجمالي القروض غير العاملة كما في 31 ديسمبر 2015 مبلغ 674/96 مليون درهم (2014 : 755/62 مليون درهم). كما في 31 ديسمبر 2015 بلغت مخصصات إنخفاض القيمة المتعلقة بتلك القروض 254/69 مليون درهم (2014 : 344/88 مليون درهم) (إيضاح 31).



8- إستثمارات في أوراق مالية

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم
------------------	------------------

أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر -
بغرض المتاجرة

22,699	18,406	أوراق مالية - أسهم مدرجة
24,350	17,937	مبالغ للإستثمار الإختياري مدارة من أطراف أخرى - إستثمار في أوراق مالية مدرجة
47,049	36,343	
783,693	678,923	أوراق مالية متاحة للبيع
6,623	6,207	أوراق مالية - أسهم مدرجة
790,316	685,130	أوراق مالية - أسهم غير مدرجة
637,492	504,403	أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها
1,474,857	1,225,876	أدوات دين مدرجة

تتضمن الإستثمارات أعلاه إستثمارات بأدوات دين مدرجة بمبلغ 73 مليون درهم (بقيمة عادلة تبلغ 101/18 مليون درهم) (2014: لاشيء) تم إعطاءها كضمان مقابل إتفاقية إعادة الشراء الموقعة مع أحد البنوك (إيضاح 12).

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ” تنمة ”
8- إستثمارات في أوراق مالية ” تنمة ”

كانت الحركة على الإستثمارات في أوراق مالية كما يلي:

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم
1,357,053	1,474,857
286,544	271,937
(224,523)	(338,873)
(5,056)	(14,339)
19,927	778
1,026	(9,867)
12	480
(1,251)	(1,070)
41,125	(158,027)
1,474,857	1,225,876

كما في بداية السنة

شراء إستثمارات في أوراق مالية

بيع إستثمارات في أوراق مالية

مخصص الإنخفاض في قيمة إستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع

عكس مخصص الإنخفاض في القيمة

صافي (الخسارة)/ الربح في القيمة العادلة في إستثمارات في أوراق مالية

بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - بغرض المتاجرة

صافي الخصم المطفأ والمتعلق بأدوات الدين

إعادة تقييم صرف عملات أجنبية

صافي (خسارة)/ربح القيمة العادلة لإستثمارات في أوراق مالية

متاحة للبيع والمعترف بها مباشرة في حقوق المساهمين

كما في 31 ديسمبر

(خسائر إنخفاض)/عكس خسائر إنخفاض قيمة إستثمارات في أوراق مالية - بالصافي

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم
5,056	14,339
(19,927)	(778)
(14,871)	13,561

خسائر الإنخفاض في القيمة

عكس خسائر إنخفاض خلال السنة



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

9- إستثمارات في شركة زميلة

فيما يلي تفاصيل الشركة الزميلة:

إسم الشركة الزميلة	النشاط الأساسي	البلد الذي تأسست فيه	نسبة المساهمة (%)	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
مركز تصاريح لخدمات رجال الأعمال ذ.م.م.	تقديم طلب التأشيرات وخدمات التجديد، خدمات رجال الأعمال الأخرى	دبي - الإمارات العربية المتحدة	30%	1.647	1.500

كانت الحركة على الإستثمار في شركة زميلة خلال السنة كما يلي:

2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
1,500	-
-	1,500
493	446
(346)	(446)
1,647	1,500

الرصيد الإفتتاحي

إستثمار في شركة زميلة مستحوذ عليها

حصة البنك في أرباح شركة زميلة

توزيعات أرباح مقبوضة من شركة زميلة

كما في 31 ديسمبر

فيما يلي المعلومات المالية الملخصة للشركة الزميلة للبنك والتي يتم تسجيلها باستخدام طريقة حقوق الملكية:

2015 ألف درهم	2014 ألف درهم	
6,701	5,405	إجمالي الموجودات
(1,211)	(405)	إجمالي المطلوبات
5,490	5,000	صافي الموجودات
1,647	1,500	حصة البنك في صافي موجودات الشركة الزميلة
8,983	8,652	إجمالي الإيرادات
1,643	1,488	صافي الربح للسنة
493	446	حصة البنك في صافي ربح الشركة الزميلة للسنة



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

10- ممتلكات ومعدات

المجموع ألف درهم	أعمال قيد التنفيذ ألف درهم	سيارات ألف درهم	تحسينات على مبنى مستأجر ألف درهم	أثاث وتجهيزات ألف درهم	أجهزة كمبيوتر ومعدات ألف درهم	أرض ومباني ألف درهم	
211,198	3,179	1,676	8,025	4,900	86,531	106,887	التكلفة كما في 31 ديسمبر 2013
11,509	4,939	405	223	102	5,716	124	إضافات
(695)	(247)	(359)	-	-	(89)	-	إستبعادات
-	(4,421)	-	1,471	-	2,693	257	تحويلات
222,012	3,450	1,722	9,719	5,002	94,851	107,268	كما في 31 ديسمبر 2014
10,468	3,592	-	10	131	6,619	116	إضافات
(2,132)	-	(510)	-	(4)	(1,618)	-	إستبعادات
-	(3,282)	-	-	-	1,478	1,804	تحويلات
230,348	3,760	1,212	9,729	5,129	101,330	109,188	كما في 31 ديسمبر 2015
الإستهلاك المتراكم							
132,323	-	1,619	6,761	4,700	66,260	52,983	كما في 31 ديسمبر 2013
15,615	-	63	626	115	10,559	4,252	الإستهلاك للسنة
(441)	-	(359)	-	-	(82)	-	إطفاءات متعلقة بالإستبعادات
147,497	-	1,323	7,387	4,815	76,737	57,235	كما في 31 ديسمبر 2014
15,791	-	85	624	171	10,349	4,562	الإستهلاك للسنة
(2,121)	-	(510)	-	(4)	(1,607)	-	إطفاءات متعلقة بالإستبعادات
161,167	-	898	8,011	4,982	85,479	61,797	كما في 31 ديسمبر 2015
القيمة الدفترية							
69,181	3,760	314	1,718	147	15,851	47,391	كما في 31 ديسمبر 2015
74,515	3,450	399	2,332	187	18,114	50,033	كما في 31 ديسمبر 2014

يتضمن بند أرض ومباني أعلاه تكلفة أرض مبالغ 22,9 مليون درهم (2014 : 22,9 مليون درهم) لا يتم إحتساب إستهلاك عليها. تتمثل الأعمال قيد التنفيذ نفقات متكبدة لشراء معدات وتحسينات على مبنى مستأجر .



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ”تتمة“

11- موجودات أخرى

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
72,469	87,633	مخزون*
27,482	27,295	فوائد مدينة مستحقة
31,964	34,805	ودائع ودفوعات مقدمة
1,062,831	5,258	أخرى**
1,194,746	154,991	

* تتمثل البضاعة في الممتلكات المكتسبة كتسديد لديون مستحقة.

** خلال السنة الحالية، أبرم البنك إتفاقية تسوية خارج المحكمة مع شركة بيت الإستثمار العالمي، ونتيجة لتلك التسوية تم مقاصة المبلغ المودع لدى المحكمة الإبتدائية في إمارة دبي في السنوات السابقة والبالغ 1,061 مليون درهم مع المطلوبات البالغة 1,061 مليون درهم والتي تم إستبعادها خلال السنة (إيضاح 14).

12- مطلوب إلى بنوك أخرى

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
-	70,117	إتفاقية إعادة شراء - (ريبو)
-	100,000	ودائع تحت الطلب
-	170,117	

خلال 2015، أبرم البنك إتفاقية إعادة شراء مع بنك آخر، بشروط تسعير 3 شهور تستحق بتاريخ 6 يناير 2016 بمعدل فائدة يبلغ 0.75%. تم الإفصاح عن الضمانات المعطاة مقابل إستلاف الريبو أعلاه في إيضاح رقم 8 حول البيانات المالية الموحدة.

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	حسب المنطقة الجغرافية
-	100,000	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
-	70,117	خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
-	170,117	

13- ودائع عملاء

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
6,207,048	6,655,671	ودائع لأجل
165,341	194,932	ودائع توفير
1,603,414	1,854,609	حسابات جارية
66,572	61,211	تأمينات نقدية
8,042,375	8,766,423	

جميع ودائع العملاء هي لعملاء من داخل دولة الإمارات العربية المتحدة .

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تمة"

14- مطلوبات أخرى

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
31,695	41,086	ذمم دائنة
10,043	10,136	فوائد مستحقة الدفع
25,063	27,412	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
1,521	1,302	منافع أخرى للموظفين
8,201	11,679	أرباح غير موزعة
1,114,848	64,757	أخرى
1,191,371	156,372	

تضمنت المطلوبات الأخرى للسنة السابقة مبلغ 918/25 مليون درهم (ما يعادل 250 مليون دولار أمريكي) مستلم من شركة بيت الإستثمار العالمي - الكويت كدفعة مقدمة مقابل السندات التي سوف يتم تحويلها إلى 330 مليون سهم بقيمة واحد درهم للسهم وذلك بعلاوة إصدار قيمتها 6/15 درهم لكل سهم بإجمالي 2/359 مليار درهم وذلك بناءً على مذكرة التفاهم المبرمة بتاريخ 16 يوليو 2008 .

خلال ديسمبر 2008، إستلم البنك كتاب من شركة بيت الإستثمار العالمي يفيد بإلغاء مذكرة التفاهم أعلاه وطلب إسترداد الدفعة على الحساب . بناءً على رأي قانوني ، لم يتم البنك بإعادة سداد مبلغ الدفعة على الحساب وتابع إتمام الصفقة ومطالبة بيت الإستثمار العالمي برصيد المبلغ المستحق .

خلال يوليو 2010، أصدرت المحكمة الابتدائية قراراً ألزم البنك بإعادة مبلغ 250 مليون دولار أمريكي لشركة بيت الإستثمار العالمي مع الفوائد من تاريخ 28 فبراير 2009 حتى تاريخ السداد الفعلي.

في 25 إبريل 2011، أكدت محكمة الإستئناف الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية وتم تعديله فيما يتعلق بتاريخ سداد الفوائد. قام البنك بواسطة وكلائه القانونيين، بإستئناف الحكم أمام المحكمة العليا والتي أقرت في 29 يونيو 2011 الإبقاء على حكم الإستئناف لسماع الأسس الموضوعية للإستئناف .

في 20 سبتمبر 2011 ، اعتبرت المحكمة في جلستها أن الإستئناف يستحق النظر وقررت تحديد موعد لجلسة الإستماع في 18 أكتوبر 2011 لسماع مرافعات الطرفين. تبعاً لقرار حجز تحفظي صدر بتاريخ 23 أغسطس 2010 ، قام البنك بإيداع المبالغ المحكوم بها لدى حساب المحكمة (دفعات مقدمة بمبلغ 918/25 مليون درهم وفوائد جزائية بمبلغ 143/07 مليون درهم)، لحين صدور قرار نهائي في القضية (إيضاح 11) .

في 15 نوفمبر 2011 ، أصدرت المحكمة العليا حكماً بإلغاء الحكم الصادر عن محكمة الإستئناف في 25 إبريل 2011 وقررت إرجاعه إلى محكمة الإستئناف للنظر في القضية مرة أخرى.

في 21 مايو 2012، أكدت محكمة الإستئناف الحكم الصادر عن محكمة الإستئناف الصادر بتاريخ 25 إبريل 2011، مما دفع البنك بالإستئناف مرة أخرى إلى المحكمة العليا بدي وحدد موعد لجلسة إستئناف بتاريخ 27 مايو 2012.

في 19 يونيو 2012، قررت المحكمة العليا وقف تنفيذ حكم محكمة الإستئناف وتأجيل القضية.

في 18 سبتمبر 2012، ألغت المحكمة العليا حكم محكمة الاستئناف للمرة الثانية وأحالته إلى محكمة الاستئناف لأن ليستمع إليه من قبل لجنة قضاة تختلف عن لجنة القضاة التي استمعت إلى المرافعات في المرتين السابقتين.

في 2 يناير 2013، بناءً على طلب من البنك، قررت المحكمة أن يتم تعيين خبير لتقييم العلاقة بين الطرفين، ومذكرة التفاهم والأسباب التي أدت إلى عدم التوقيع على الإتفاق وتحديد أي الطرفين مسؤول عن عدم التوقيع على الإتفاق وأجلت المحكمة القضية لتاريخ 24 فبراير 2013 حتى يقدم الخبير تقريره.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

14- مطلوبات أخرى "تتمة"

في 24 فبراير 2013، قررت المحكمة أن يكون الخبير من سوق دبي المالي (DFM) وأجلت القضية إلى 10 مارس 2013 لتقديم تقرير الخبير.

في 10 مارس 2013، قررت المحكمة أن يكون الخبير من هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع وتأجلت القضية لتقديم تقرير الخبير.

في 18 مايو 2014، قدم الخبير تقريره وقامت المحكمة بتأجيل القضية حتى 17 سبتمبر 2014 لتقديم الملاحظات، ومراجعة وتقديم المذكرة النهائية حول تقرير الخبير.

في 17 سبتمبر 2014، قامت المحكمة بتأجيل الجلسة حتى 12 أكتوبر 2014 ليتسنى للطرفين تقديم الملاحظات النهائية.

في 12 أكتوبر 2014، قامت المحكمة بتأجيل الجلسة حتى 16 نوفمبر 2014 للمراجعة والمرافعة النهائية.

في 16 نوفمبر 2014، قامت المحكمة بتأجيل الجلسة حتى 4 فبراير 2015 لإصدار الحكم.

خلال السنة الحالية، أبرم كل من الطرفين إتفاقية تسوية خارج المحكمة للخروج من الإجراءات القانونية وحل جميع القضايا المتعلقة، المطالبات والمطالبات المقابلة بين الطرفين المتعلقة بالقضية المذكورة أعلاه. وفقاً لشروط إتفاقية التسوية، قام البنك بإستلام مبلغ 271/62 مليون درهم (ما يعادل 74 مليون دولار أمريكي) والتي تم الإعتراف بها كإيراد ناتج عن تسوية قضية قانونية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. اشتمل التعويض المستحق للبنك على مبلغ 128/56 مليون درهم (ما يعادل 35 مليون دولار أمريكي) وفوائد جزائية بلغت 143/07 مليون درهم (ما يعادل 39 مليون دولار أمريكي) والتي تم إيداعها لدى محاكم دبي من قبل البنك في السنوات السابقة. إستلمت شركة بيت الإستثمار العالمي مبلغ 789/70 مليون درهم (ما يعادل 215 مليون دولار أمريكي) والذي يمثل صافي المبلغ الأصلي المحول من قبلهم إلى البنك بعد التعويضات البالغ قيمتها 128/56 مليون درهم (ما يعادل 35 مليون دولار أمريكي) المشار إليها أعلاه.

تم تقديم إتفاقية التسوية لدى محكمة إستئناف دبي في 1 إبريل 2015 وتم إعتمادهما بين الطرفين وأعطيت قوة التنفيذ بإعتبارها عقد ملزم.

بناءً على ذلك، تم تخفيض المطلوبات الأخرى والموجودات الأخرى بمبلغ 1,061 مليون درهم، والتي تشتمل على مبلغ 918/25 مليون درهم المستلم من شركة بيت الإستثمار العالمي، ومبلغ 143/07 مليون درهم والمتمثلة بالفائدة الجزائية، والتي تم إيداعهما في محاكم دبي سابقاً.

الحركة على مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم
24,628	25,063
2,051	3,281
(1,616)	(932)
25,063	27,412

كما في 1 يناير
العبء المحمل خلال السنة (إيضاح 23)
المدفوع خلال السنة

الرصيد كما 31 ديسمبر



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

15- رأس المال

2014	2015
ألف درهم	ألف درهم

رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل:

1.848 مليون سهم عادي بقيمة 1 درهم للسهم الواحد

31 ديسمبر 2014: 1.680 مليون سهم عادي بقيمة 1 درهم للسهم الواحد)	1,848,000	1,680,000
---	-----------	-----------

تم خلال السنة زيادة رأس المال للبنك بمبلغ 168 مليون درهم من خلال إصدار أسهم منحة بقيمة 1 درهم للسهم الواحد (2014: 80 مليون درهم بقيمة 1 درهم للسهم الواحد). تمت الموافقة على إصدار أسهم المنحة من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد في 25 فبراير 2015 (إيضاح 25).

16- إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته والقانون الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (10) لسنة 1980 وتعديلاته ، يتم إقتطاع ما نسبته 10% من الربح للسنة إلى أن يصل رصيد هذا الإحتياطي إلى ما نسبته 50% من رأس المال المدفوع . لم يتم إجراء أي تحويل إلى الإحتياطي القانوني خلال السنة الحالية حيث أنه يتجاوز 50% من رأس المال المدفوع للبنك . إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع .

17- إحتياطي عام

يحتفظ البنك بإحتياطي عام وتتم عمليات التحويل إلى هذا الإحتياطي حسب تقديرات مجلس الإدارة . يمكن إستخدام هذا الإحتياطي لأي غرض يتم تحديده بقرار من المساهمين خلال إجتماع الجمعية العمومية العادي للبنك .

18- إلتزامات ومطلوبات محتملة

(أ) المبالغ التعاقدية لبنود الإلتزامات والمطلوبات المحتملة للبنك كانت كما يلي :

2014	2015
ألف درهم	ألف درهم

5,453,656	5,754,446	خطابات ضمان
147,201	110,625	إعتمادات مستندية
1,523,951	1,529,633	إلتزامات بمنح إئتمان
276,873	263,874	أخرى
7,401,681	7,658,578	كما في 31 ديسمبر

2014	2015
ألف درهم	ألف درهم

		حسب المنطقة الجغرافية
7,225,895	7,538,639	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
175,786	119,939	خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
7,401,681	7,658,578	

تحمل خطابات الضمان، والتي تمثل تأكيدات غير قابلة للنقض يلتزم بموجبها البنك بالسداد عند عدم قدرة العميل على الوفاء بإلتزاماته تجاه الأطراف الثالثة ، مخاطر الإئتمان نفسها التي تحملها القروض .

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

18- إلتزامات ومطلوبات محتملة "تتمة"

أما الإلتزامات المستندية فهي تعهدات خطية من البنك نيابة عن العميل يفوض بموجبها طرفاً ثالثاً بسحب مبالغ تصل قيمتها لغاية المبلغ المنصوص عليه وذلك بموجب أحكام وشروط محددة. إن الإلتزامات المستندية هذه مضمونة بشحنات البضائع التي تتعلق بها، وبالتالي فهي معرضة لمخاطر أقل بكثير.

تمثل الإلتزامات بمنح إئتمان الأجزاء غير المستخدمة من التسهيلات الصادرة بمنح إئتمان على شكل قروض أو ضمانات أو خطابات اعتماد. فيما يتعلق بمخاطر الإئتمان الناشئة من الإلتزامات بمنح الإئتمان، فإن البنك معرض لخسارة محتملة بمبلغ يساوي مجموع الإلتزامات غير المستخدمة. إلا أن مبلغ الخسارة المحتمل، بالرغم من غير الممكن تحديد قيمته، هو أقل بكثير من إجمالي الإلتزامات غير المستخدمة خاصة وأن معظم الإلتزامات بمنح الإئتمان تشترط أن يتمتع العملاء بمعايير إئتمانية محددة.

وفي حين أن هنالك بعض المخاطر المرتبطة ببقية الإلتزامات، إلا أنه ينظر إليها على أنها مخاطر منخفضة - متواضعة حيث أنها تنشأ أولاً من احتمال قيام العميل بسحب الجزء غير المستخدم من القروض، وثانياً من احتمال عدم تسديد هذه السحوبات عند إستحقاقها. يقوم البنك بمراقبة فترة إستحقاق إلتزامات الإئتمان وذلك لأن مخاطر الإلتزامات طويلة الأجل تفوق مخاطر الإلتزامات قصيرة الأجل بشكل عام.

(ب) إلتزامات رأسمالية

كما في 31 ديسمبر 2015، ترتب على البنك إلتزامات رأسمالية بقيمة 2/30 مليون درهم (2014 : 2/54 مليون درهم).

19- إيرادات ومصاريف فوائد

2015 ألف درهم	2014 ألف درهم	
494,690	504,396	إيرادات الفوائد
122	220	قروض وذمم مدينة
6,982	6,585	قروض وسلفيات
17,237	28,719	ودائع لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
		بنوك أخرى
		إستثمارات في أدوات دين
519,031	539,920	

مصاريف الفوائد

45,181	39,250	المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة
239	25	ودائع عملاء
45,420	39,275	قروض من بنوك أخرى



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ”تتمة“

20- إيرادات تشغيلية أخرى

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
7,824	11,298	إيرادات الإيجار
8,205	5,704	إيرادات صرف العملات الأجنبية - بالصافي
7,092	7,901	أخرى
23,121	24,903	

21- مصاريف تشغيلية

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
93,142	97,591	تكاليف الموظفين (إيضاح 23)
22,626	25,371	تكاليف الإيجار
15,615	15,791	إستهلاكات (إيضاح 10)
8,899	9,952	منافع الموظفين (إيضاح 23)
1,413	1,244	مصاريف رسوم وعمولات
30,102	29,674	أخرى*
171,797	179,623	

* تتضمن المصاريف التشغيلية مبلغ درهم 0,17 مليون درهم (2014: 0,63 مليون درهم) تم دفعها مقابل مساهمات إجتماعية (بما في ذلك التبرع والأعمال الخيرية) خلال السنة.

22- إيرادات الإستثمارات

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
30,671	35,860	إيرادات توزيعات أرباح
786	852	(أ) إستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع
1,026	(9,867)	(ب) إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(1,251)	(1,070)	(الخسارة)/الربح في القيمة العادلة للإستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
12	480	إعادة تقييم صرف العملات الأجنبية
		صافي إطفاء خصم على أدوات الدين
		الربح من بيع إستثمارات
14,217	26	(أ) إستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع
355	-	(ب) إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
-	65	أخرى
45,816	26,346	

بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ”تتمة“

23- تكاليف الموظفين

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
90,755	94,765	تكاليف الموظفين
1,177	1,006	رواتب وبدلات
1,210	1,820	تدريب موظفين
93,142	97,591	سكن وتأمين صحي
2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
4,262	4,025	منافع الموظفين
2,051	3,281	تقاعد
2,586	2,646	مكافأة نهاية الخدمة (إيضاح 14)
8,899	9,952	أخرى

24- الربح الأساسي للسهم الواحد

يتم احتساب الربح الأساسي للسهم الواحد بتقسيم الربح العائد للمساهمين على متوسط عدد الأسهم العادية المصدر.

2014	2015	
312,819,000	542,761,000	الربح للسنة (درهم)
1,848,000,000	1,848,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدر
0,17	0,29	الربح الأساسي للسهم الواحد (درهم)

تم تعديل احتساب الربح الأساسي للسهم الواحد لسنة 2014 ليعكس أثر إصدار 168 مليون سهم منحة (إيضاح 15 و 25).

لا يوجد أي أسهم من المحتمل أن تؤدي لتخفيض الربح الأساسي للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2015 و 31 ديسمبر 2014.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ” تنمة ”

25- توزيعات الأرباح

خلال إجتماع مجلس الإدارة المنعقد في 10 فبراير 2016 إقترح أعضاء مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بواقع 17% بمبلغ 314/2 مليون درهم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (2014): توزيعات أرباح نقدية بمبلغ 184/8 مليون درهم وتوزيعات أسهم بمبلغ 168 مليون درهم).

26- معاملات مع أطراف ذات علاقة

يقوم البنك بتنفيذ المعاملات مع أطراف ذات علاقة في إطار العمل الإعتيادي للبنك ، تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الذين يملكون حصة جوهرية في البنك ، وجميع أعضاء مجلس الإدارة في البنك والشركات التي يملك هؤلاء المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة حصة جوهرية فيها وموظفي الإدارة العليا في البنك. خلال السنة ، قام البنك بالدخول في المعاملات المهمة التالية مع أطراف ذات علاقة في إطار العمل الإعتيادي للبنك.

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
22,884	29,799	إيرادات فوائد
19,083	20,018	مصاريف فوائد
3,711	4,556	مكافآت موظفي الإدارة العليا
185	2,461	إيرادات أخرى
1,900	1,900	أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

دخلت المجموعة في معاملات مع أطراف ذات علاقة التي تم إبرامها بنفس الشروط، متضمنة أسعار الفائدة والضمانات، والتي كانت سائدة في ذلك الوقت بالنسبة لعمليات مماثلة مع أطراف ثالثة.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، كانت الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة كما يلي :

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
690,874	864,601	قروض وسلفيات
1,201,061	1,392,260	ودائع عملاء
191,701	1,023,563	إلتزامات غير قابلة للنقض ومطلوبات محتملة

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

27- النقد وما يعادله

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
1,152,844	1,470,494	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (إيضاح 5)
1,145,994	1,351,893	ودائع لأجل وودائع تحت الطلب لدى بنوك أخرى (إيضاح 6)
(345,785)	(419,578)	ودائع إلزامية (إيضاح 5)
(200,000)	-	ودائع لأجل تستحق بعد أكثر من ثلاثة أشهر
1,753,053	2,402,809	

28- قطاعات الأعمال

تنقسم أعمال البنك إلى قطاعين رئيسيين هما:

الأعمال البنكية للأفراد والمؤسسات - وتتكون الأعمال البنكية للأفراد من الحسابات الجارية الشخصية، حسابات التوفير، الودائع، بطاقات الإئتمان والخصم، والقروض والرهنونات. أما الأعمال البنكية للمؤسسات فتتعلق بالمعاملات المبرمة مع المؤسسات بما في ذلك الدوائر الحكومية والهيئات العامة وتتكون من معاملات القروض، السلفيات، الودائع والتمويل التجاري .

الخزينة والاستثمارات - وتضم أنشطة غرفة التداول والسوق المالي ذو العلاقة ومعاملات تحويل العملات الأجنبية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بما في ذلك البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وعمليات المركز الرئيسي للبنك ككل ، ولا يشكل أي منها قطاعاً منفصلاً بحيث يمكن إعداد تقارير منفصلة عنه .

تتم المعاملات التي تجري بين قطاعي الأعمال بالأحكام والشروط التجارية العادية. لا يوجد بنود جوهرية للإيرادات والمصروفات تنشأ بين قطاعي الأعمال. تتمثل الموجودات والمطلوبات لكل قطاع في الموجودات والمطلوبات التشغيلية حيث أنها تشكل أغلبية بنود بيان المركز المالي الموحد.

المعلومات الرئيسية للقطاعين

المجموع ألف درهم	غير موزعة ألف درهم	الخزينة والاستثمارات ألف درهم	الأعمال البنكية للأفراد والمؤسسات ألف درهم	
				31 ديسمبر 2015
546,667	11,300	35,611	499,756	إجمالي الإيرادات
542,761	173,094	46,481	323,186	نتائج القطاع
13,383,428	80,119	4,972,000	8,331,309	موجودات القطاع
9,388,454	11,679	374,231	9,002,544	مطلوبات القطاع
				31 ديسمبر 2014
579,367	7,824	48,127	523,416	إجمالي الإيرادات
312,819	(95,015)	108,507	299,327	نتائج القطاع
13,226,766	1,137,347	4,374,067	7,715,352	موجودات القطاع
9,431,672	926,450	429,295	8,075,927	مطلوبات القطاع

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

29- التصنيف والقيمة العادلة للأدوات المالية وغير المالية

المجموع ألف درهم	أدوات غير مالية ألف درهم	إستثمارات متاحة للبيع ألف درهم	إستثمارات بغرض المتاجرة ألف درهم	إستثمارات محتفظ بها حتى إستحقاقها ألف درهم	قروض وذمم مدينة ألف درهم	موجودات
						31 ديسمبر 2015
						نقد وأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
1,470,494	-	-	-	-	1,470,494	مطلوب من بنوك أخرى
1,351,893	-	-	-	-	1,351,893	قروض وسلفيات
8,813,804	-	-	-	-	8,813,804	إستثمارات في أوراق مالية
1,225,876	-	685,130	36,343	504,403	-	إستثمار في شركة زميلة
1,647	1,647	-	-	-	-	قبولات عملاء
295,542	-	-	-	-	295,542	ممتلكات ومعدات
69,181	69,181	-	-	-	-	موجودات أخرى
154,991	127,696	-	-	-	27,295	مجموع الموجودات
13,383,428	198,524	685,130	36,343	504,403	11,959,028	

						31 ديسمبر 2014
						نقد وأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
1,152,844	-	-	-	-	1,152,844	مطلوب من بنوك أخرى
1,145,994	-	-	-	-	1,145,994	قروض وسلفيات
7,984,384	-	-	-	-	7,984,384	إستثمارات في أوراق مالية
1,474,857	-	790,316	47,049	637,492	-	إستثمار في شركة زميلة
1,500	1,500	-	-	-	-	قبولات عملاء
197,926	-	-	-	-	197,926	ممتلكات ومعدات
74,515	74,515	-	-	-	-	موجودات أخرى
1,194,746	1,167,264	-	-	-	27,482	مجموع الموجودات
13,226,766	1,243,279	790,316	47,049	637,492	10,508,630	

المجموع ألف درهم	أدوات غير مالية ألف درهم	بالتكلفة المطفأة ألف درهم	المطلوبات
			31 ديسمبر 2015
170,117	-	170,117	مطلوب لبنوك أخرى
8,766,423	-	8,766,423	ودائع عملاء
295,542	-	295,542	قبولات عملاء
156,372	28,714	127,658	مطلوبات أخرى
9,388,454	28,714	9,359,740	مجموع المطلوبات

			31 ديسمبر 2014
8,042,375	-	8,042,375	ودائع عملاء
197,926	-	197,926	قبولات عملاء
1,191,371	1,087,902	103,469	مطلوبات أخرى
9,431,672	1,087,902	8,343,770	مجموع المطلوبات

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة" 29- التصنيف والقيمة العادلة للأدوات المالية وغير المالية "تتمة"

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي القيمة التي سيتم استلامها ببيع أحد الموجودات، أو دفعها لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملات منتظمة بين المتعاملين بالسوق في تاريخ القياس. وعلى هذا النحو، يمكن أن تنشأ الفروقات بين القيم الدفترية وتقديرات القيمة العادلة. يقوم تعريف القيمة العادلة على افتراض أن المجموعة مستمرة في أعمالها دون أي نية أو حاجة لتقليص حجم عملياتها أو لإجراء صفقة بشروط مجحفة.

بالإضافة إلى ذلك، لأغراض إعداد التقارير المالية، يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة إلى مستوى 1، 2 أو 3 على أساس درجة المدخلات الملاحظة لقياس القيمة العادلة وأهمية المدخلات إلى قياسات القيمة العادلة في مجملها والتي تم وصفها على النحو التالي:

- المستوى الأول: قياسات القيمة العادلة المستقاة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول والمطلوبات المتطابقة.
- المستوى الثاني: قياسات القيمة العادلة المستقاة من مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة والتي تم إدراجها في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها للأصول والمطلوبات إما مباشرة (كالأسعار مثلاً) أو بطريقة غير مباشرة (المستقاة من الأسعار).
- المستوى الثالث: قياسات القيمة العادلة المستقاه من "أساليب التقييم" والتي تتضمن مدخلات للأصول أو المطلوبات والتي لا تستند إلى بيانات السوق الملاحظة (المدخلات غير الملاحظة).

القيمة العادلة للأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

بلغت القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق كما في 31 ديسمبر 2015 مبلغ 542/48 مليون درهم (31 ديسمبر 2014: 658/8 مليون درهم). يتم تحديد القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة تحت المستوى 1 حيث يتم تحديد القيمة العادلة إستناداً إلى المدخلات من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة والتي باستطاعة المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.

أساليب التقييم والإفراضات لقياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية باستخدام أساليب تقييم وإفراضات مماثلة لتلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

القيمة العادلة للموجودات المالية للبنك والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة بشكل متكرر

يتم قياس بعض الموجودات المالية للبنك بالقيمة العادلة كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. يبين الجدول التالي معلومات حول كيفية تحديد القيم العادلة لهذه الموجودات المالية:

العلاقة بين المدخلات		القيمة العادلة كما في	
مدخلات هامة	مدخلات هامية	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015
غير قابلة للرصد و القيمة العادلة	غير قابلة للرصد	ألف درهم	ألف درهم

الموجودات المالية موجودات مالية - متاحة للبيع

أوراق مالية مدرجة	678,923	783,693	المستوى الأول	أسعار العرض في الأسواق النشطة	لا يوجد	لا ينطبق
-------------------	---------	---------	---------------	-------------------------------	---------	----------

أوراق مالية غير مدرجة بالصافي	6,207	6,623	المستوى الثالث	طريقة تقييم صافي الموجودات لعدم توفر معلومات عن السوق ومعلومات مالية مماثلة. تم تحديد قيمة صافي الموجودات بناءً على أحدث معلومات مالية تاريخية/مدققة متوفرة.	صافي قيمة الموجودات	كلما زاد صافي قيمة الموجودات للشركات المستثمر فيها، ارتفعت القيمة العادلة
-------------------------------	-------	-------	----------------	--	---------------------	---

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

أوراق مالية مدرجة	36,343	47,049	المستوى الأول	أسعار العرض في الأسواق النشطة	لا يوجد	لا ينطبق
-------------------	--------	--------	---------------	-------------------------------	---------	----------

لم يكن هناك أية تحويلات بين المستويات خلال السنة. لا يوجد أية مطلوبات مالية تتطلب تصنيفها ضمن أي من المستويات أعلاه. كانت الحركة في المستوى الثالث للموجودات المالية نتيجة فروقات أسعار الصرف والتغير في القيمة العادلة.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

30- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك إلى مجموعة متنوعة من المخاطر المالية بسبب أنشطته، وهذه الأنشطة تتعلق بالتحليل، التقييم وإدارة وقبول درجة معينة من المخاطر أو مزيج منها. إن إتخاذ المخاطر المالية هي أساس للأنشطة المالية، والمخاطر التشغيلية هي نتيجة حتمية للقيام بالأعمال التجارية. يهدف البنك إلى تحقيق توازن مناسب بين المخاطرة والعائد المتحقق وكذلك التقليل من الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك.

مخاطر الائتمان

يعتبر البنك أن مخاطر الائتمان جزء من عمليات الإقراض التي يقوم بها. تعني تلك المخاطر، الخسائر التي قد يتكبدها البنك نتيجة عدم قدرة الجهات الأخرى على تسديد إلتزاماتها التعاقدية تجاه البنك. يتعرض البنك إلى مخاطر الائتمان بصورة رئيسية من القروض والسلفيات، المطلوب من البنوك والإستثمارات في الأوراق المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة. كذلك يوجد مخاطر إئتمان نتيجة للمبالغ التعاقدية خارج بيان المركز المالي مثل الإعتمادات المستندية، الضمانات والقروض غير المسحوبة ومتعهد بتقديمها.

يتم إدارة مخاطر الائتمان والرقابة عليها بشكل مركزي من قبل دائرة مخاطر الائتمان في البنك لتحقيق الأهداف التالية:

- رصد وقياس وتخفيف حدة المخاطر على المستويين الجزئي والكلي.
- العمل على تكوين محفظة إئتمانية ذات جدارة عالية والعمل على تخفيض أية خسائر.
- السيطرة على الموجودات غير العاملة من خلال إجراءات وقائية وتصحيحية معاً.
- الإبتناء لأية مؤشرات مبكرة بوجود مخاطر وإتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

تشمل دائرة مخاطر الائتمان وحدات مختلفة منها وحدات تصنيف للعملاء ووحدة متابعة ووحدة احتواء المخاطر. إن تطبيق نظام تصنيف المخاطر الداخلي بما يتوافق مع العرف السائد في مؤسسة IRB وما يتوافق مع المتطلبات الواردة في بازل 2 (Basel II). تقوم وحدات المتابعة وإحتواء المخاطر بالعمل على منع تراكم القروض غير المنتجة من خلال إتخاذ قرارات بشأنها في الوقت المناسب ومن خلال المتابعة الحثيثة لزيادة التحصيلات المتعلقة بها. حيثما يلزم الأمر، تقوم تلك الوحدة أيضاً بتصنيف الحالات غير الملتزمة والتفاوض على مقترحات توافقية. إيضاح رقم 31 يلخص مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك.

التخفيف من مخاطر الائتمان

يقوم البنك بأخذ ضمانات تحصيل كافية ضمن الممارسة الإعتيادية للنشاط للحفاظ على حقوق البنك في حالة تعثر العميل في السداد. إن تلك الضمانات يتم توثيقها بمستندات وإتفاقيات قانونية ملزمة. إن أكثر الضمانات الملموسة شيوعاً والمقبولة من قبل البنك هي رهن الأراضي والمباني، أسهم الشركات المدرجة، الودائع الثابتة والسيارات إلخ.

كذلك يتم أخذ الكفالات الشخصية وضمانات الشركات التجارية، أيما أعتبرت ضرورية.

مخاطر السوق

تشير مخاطر السوق المتعلقة بالبنك إلى المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بسبب تأثر قيم المبالغ المدرجة في بيان المركز المالي وخارج الميزانية العمومية بشكل سلبي نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في المقام الأول، أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الإستثمارات، وبالتالي فإن تقلبات السوق فيما يتعلق في أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الإستثمارات تعرض رأس مال البنك وأرباحه إلى مخاطر.

تقوم دائرة مخاطر السوق في البنك برفع تقارير حول هذه المخاطر إلى لجنة الأصول والإلتزامات بشكل منتظم (ALCO). تقوم لجنة الأصول والإلتزامات (ALCO) بأخذ التدابير التصحيحية بما يتوافق مع سياسات البنك الداخلية المتعلقة بمخاطر السوق ودليل إستراتيجيات الأعمال.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة" 30- إدارة المخاطر المالية "تتمة"

مخاطر السيولة

تعني مخاطر السيولة المخاطر التي قد تواجه البنك نتيجة صعوبة مقابلة الإلتزامات المستحقة بتاريخ إستحقاقها . قد تنشأ مخاطر السيولة بسبب تقلبات السوق أو تخفيض التصنيفات الإئتمانية مما يؤدي إلى تلاشي مصادر تمويل معينة بصورة مفاجئة . للتحوط من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل بشكل مستمر وتضع السيولة في دائرة إهتمامها خلال إدارتها للأصول . تقوم دائرة الخزينة بإدارة الأموال بشكل يومي و الحفاظ على موجودات ذات السيولة بشكل مرضي ، كما يتم مراقبة السيولة في البنك وتجهيز تقرير للإدارة العليا بشكل يومي . تقوم لجنة الأصول والإلتزامات (ALCO) في البنك بوضع سياسة إدارة مخاطر السيولة ومراقبة وضع السيولة بشكل منتظم. إيضاح رقم 32 يلخص مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك.

مخاطر أسعار الفائدة

تمثل مخاطر أسعار الفائدة أثر التغيير المحتمل في أسعار الفائدة والذي قد يؤثر سلباً على قيمة الأدوات المالية أو المحافظ أو على وضع البنك بشكل عام. على الرغم أن مخاطر أسعار الفائدة تظهر في جميع أنواع الأدوات المالية إلا أنها تظهر بشكل أكثر وضوحاً في أدوات الدين، مشتقات لها أدوات دين يشار لها كأصل ومشتقات أخرى قيمتها مرتبطة بأسعار الفائدة في السوق. بشكل عام فإن قيمة الأدوات المالية طويلة الأجل تكون في الغالب حساسة تجاه تغيرات أسعار الفائدة أكثر من قيمة الأدوات المالية قصيرة الأجل. من الممكن الإشارة إلى جزء من مخاطر أسعار الفائدة بمنحنى المخاطر والمكاسب والذي يشير إلى الارتباط مع أسعار الفائدة عند تواريخ إستحقاق مختلفة .

يقوم البنك بإدارة وضع الحساسية لأسعار الفائدة بناءً على التغيرات المحتملة والفعلية في أسعار الفائدة وذلك من أجل زيادة صافي إيرادات الفوائد إلى أكبر قيمة ممكنة. يقوم البنك بتحليل موقف الحساسية لأسعار الفائدة بشكل منتظم استناداً إلى تعاقدات إعادة التسعير أو حسب تواريخ الإستحقاق، أيهما أقرب. يتم إحتساب الأثر المترتب على وضع الحساسية على أساس أن التغيير في 200 نقطة أساس من أسعار الفائدة ينعكس أثرها على صافي إيرادات فوائد البنك. يتم الرقابة عليها من خلال حدود تم تصميمها لذلك. إيضاح رقم 33 يلخص مخاطر أسعار الفائدة التي يتعرض لها البنك .

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، بلغ سعر الفائدة الفعلي المستحق من بنوك أخرى 0.63% (2014: 0.91%)، وعلى شهادات الإيداع لدى البنك المركزي 0.10% (2014: 0.07%)، على القروض والسلفيات 5.79% (2014: 6.46%)، على الإستثمارات في أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها 1.59% (2014: 2.32%)، على ودائع عملاء 0.54% (2014: 0.52%)، وعلى المطلوب لبنوك أخرى 0.29% (2014: 0.11%)

مخاطر العملات

يتعرض البنك لآثار تقلبات أسعار الصرف السائدة للعملات الأجنبية على مركزه المالي وتدفعاته النقدية. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمدى التعرض لكل عملة وبشكل إجمالي لكل من مراكز العملات المتاحة كل ليلة وكل يوم بيوم والتي يتم مراقبتها من قبل دائرة الخزينة. إيضاح 34 يلخص مخاطر العملات الأجنبية التي يتعرض لها البنك.

المخاطر التشغيلية

تعرف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية في البنك أو الأفراد والنظم أو بسبب أحداث خارجية. إن ذلك يشمل المخاطر القانونية ولا يتضمن المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. إن مخاطر التشغيل هي مخاطر كامنة في جميع الأنشطة التجارية. إن إدارة هذه المخاطر أمر حيوي لتحقيق الهدف الاستراتيجي للبنك . إن مخاطر التشغيل لا يمكن الحد منها بشكل كامل لذلك تسعى الإدارة للحد من الخسارة من خلال ضمان فعالية البنية الأساسية، الرقابة، النظم والموظفين وذلك على مستوى البنك ككل.

لتحقيق الهدف أعلاه، قام البنك بتخصيص قسم إدارة مخاطر. إن هذا القسم يقوم بوضع وتنفيذ منهجيات جديدة لتحديد، تقييم، رصد ومراقبة مخاطر التشغيل. إن النظم والإجراءات المعمول بها تشمل فصل المهام بشكل واضح ويحدد خطوط المسؤولية بهدف الحد من مخاطر التشغيل. يتم التقيد بتطبيق

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة" 30- إدارة المخاطر المالية "تتمة" المخاطر التشغيلية "تتمة"

المبادئ التوجيهية من خلال رقابة داخلية فاعلة ونظام شامل للتدقيق.

يقوم البنك حالياً بتطبيق بعض الإجراءات أدناه والتي من خلالها يهدف إلى مراقبة مخاطر التشغيل والتخفيف منها .

تقييم المخاطر والرقابة (طريقة من أسفل إلى أعلى) لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل في جميع أقسام الأعمال.
إنشاء قاعدة بيانات مركزية لرصد خسائر مخاطر التشغيل .

هناك نظام شامل قيد التطبيق لمواجهة الطوارئ وخطط إستمرارية العمل وذلك لمواجهة أية ضغوطات أو حالات طارئة وتخفيف المخاطر المرتبطة بها.

31- مخاطر الائتمان

تحليل أعمار ونوعية الموجودات كما في 31 ديسمبر 2015

مطلوب من بنوك أخرى ألف درهم	قروض وسلفيات ألف درهم	إستثمار في أوراق مالية ألف درهم	
-	150,434	-	مخفضة القيمة
-	488,241	-	تستدعي الإنتباه
-	36,284	-	مشكوك بها
-	674,959	-	خسائر
-	-	-	خسائر إنخفاض قيمة إستثمارات مالية - متاحة للبيع
-	(254,686)	-	مخصص محدد للإنخفاض في القيمة
-	420,273	-	مبالغ مستحقة وغير مخفضة القيمة
-	19,960	-	مستحقة منذ أكثر من 60 يوم
-	35,008	-	مستحقة منذ أقل من 60
-	54,968	-	
504,403	8,508,377	1,351,893	غير مستحقة ولا يوجد إنخفاض في قيمتها
-	(169,814)	-	مخصص جماعي للإنخفاض في القيمة
504,403	8,338,563	1,351,893	
504,403	8,813,804	1,351,893	القيمة الدفترية

بلغت الضمانات مبلغ 13.886 مليون درهم (2014 : 13,174 مليون درهم) مقابل قروض وسلفيات بمبلغ 6,128 مليون درهم (2014 : 6,648 مليون درهم).
إن القيمة العادلة للضمانات على القروض المخفضة القيمة تم تقديرها بمبلغ 623 مليون درهم (2014 : 654 مليون درهم) .

بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"
31- مخاطر الائتمان "تتمة"

تحليل أعمار ونوعية الموجودات كما في 31 ديسمبر 2014

مطلوب من بنوك أخرى ألف درهم	قروض وسلفيات ألف درهم	إستثمار في أوراق مالية ألف درهم	
-	85,574	-	مخفضة القيمة
-	587,533	-	تستدعي الإنتباه
-	82,515	-	مشكوك بها
-	755,622	-	خسائر
-	-	-	
-	(344,879)	-	خسائر إنخفاض في القيمة لإستثمارات متاحة للبيع
-	410,743	-	مخصص محدد للإنخفاض في القيمة
-	-	-	مبالغ مستحقة وغير مخفضة القيمة
-	27,240	-	مستحقة منذ أكثر من 60 يوم
-	96,193	-	مستحقة منذ أقل من 60
-	123,433	-	
637,492	7,618,441	1,145,994	غير مستحقة ولا يوجد إنخفاض في قيمتها
-	(168,233)	-	مخصص جماعي للإنخفاض في القيمة
637,492	7,450,208	1,145,994	
637,492	7,984,384	1,145,994	القيمة الدفترية

التركيز الجغرافي للموجودات

مطلوب من بنوك أخرى ألف درهم	قروض وسلفيات ألف درهم	إستثمار في أوراق مالية ألف درهم	
880,000	8,721,979	1,175,702	31 ديسمبر 2015
92,390	91,825	49,402	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
379,503	-	772	داخل دول الخليج الأخرى
1,351,893	8,813,804	1,225,876	دول أخرى

مطلوب من بنوك أخرى ألف درهم	قروض وسلفيات ألف درهم	إستثمار في أوراق مالية ألف درهم	
1,003,130	7,947,654	1,409,855	31 ديسمبر 2014
36,037	36,730	64,962	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
106,827	-	40	داخل دول الخليج الأخرى
1,145,994	7,984,384	1,474,857	دول أخرى

بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة" 31- مخاطر الائتمان "تتمة"

المخاطر القائمة المصنفة وغير المصنفة

31 ديسمبر 2015						فئات الأصول
الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان ألف درهم	مخففات مخاطر الائتمان صافي المخاطر بعد مخففات الائتمان ألف درهم	مخففات مخاطر الائتمان ألف درهم	المخاطر قبل مخففات مخاطر الائتمان ألف درهم	خارج الميزانية العمومية المخاطر بعد معدل التحويل الائتماني ألف درهم	داخل الميزانية العمومية الإجمالي القائم ألف درهم	
-	1,340,836	-	1,340,836	-	1,340,836	مطالبات على حكومات
138,837	178,634	25,035	203,669	225	203,444	مطالبات على الهيئات وقطاعات حكومية وغير حكومية
847,211	2,497,276	70,117	2,567,393	81,049	2,486,344	مطالبات على البنوك
5,112,385	5,102,870	483,516	5,599,656	1,168,038	4,444,853	مطالبات على شركات المطالبات المدرجة في المحفظة التجارية
991,705	1,175,857	2,126,584	3,302,441	2,209,601	1,092,094	مطالبات مضمونة بممتلكات
7,903	8,314	-	8,314	-	8,314	مطالبات مضمونة بعقارات تجارية
2,211,111	2,211,111	11,003	2,222,114	-	2,222,114	قروض مستحقة السداد
525,364	426,863	25,090	451,952	7,084	959,635	موجودات أخرى
884,475	1,050,764	-	1,050,764	-	1,055,042	مشتقات دائنة
346	693	-	693	693	-	إجمالي المطالبات
10,719,337	13,993,218	2,741,345	16,747,832	3,466,690	13,812,676	

إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان

10,719,337



بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة" 31- مخاطر الائتمان "تتمة"

المخاطر القائمة المصنفة وغير المصنفة "تتمة"

31 ديسمبر 2014						فئات الأصول
الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان ألف درهم	صافي المخاطر بعد مخففات مخاطر الائتمان ألف درهم	مخففات مخاطر الائتمان ألف درهم	المخاطر قبل مخففات مخاطر الائتمان ألف درهم	خارج الميزانية العمومية المخاطر بعد معدل التحويل الائتماني ألف درهم	داخل الميزانية العمومية الإجمالي القائم ألف درهم	
-	977,693	-	977,693	-	977,693	مطالبات على حكومات
57,771	141,306	30,602	171,908	225	171,683	مطالبات على الهيئات وقطاعات حكومية وغير حكومية
710,816	2,144,899	-	2,144,899	648	2,144,251	مطالبات على البنوك
5,124,053	5,003,399	466,974	5,470,374	1,140,217	4,423,639	مطالبات على شركات المطالبات المدرجة في المحفظة التجارية
946,818	1,151,236	1,987,145	3,138,380	2,063,374	1,075,314	مطالبات مضمونة بممتلكات
8,449	8,862	-	8,862	-	8,862	مطالبات مضمونة بعقارات تجارية
1,686,043	1,686,043	76,720	1,762,763	17,500	1,745,263	قروض مستحقة السداد
618,732	454,772	33,474	488,246	6,837	1,065,924	موجودات أخرى
2,044,456	2,266,656	-	2,266,656	-	2,271,712	مشتقات دائنة
18,365	36,730	-	36,730	36,730	-	إجمالي المطالبات
11,215,503	13,871,596	2,594,915	16,466,511	3,265,531	13,884,341	
11,215,503						إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

32- مخاطر السيولة

تم تحديد تاريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس تاريخ الاستحقاق. يلخص الجدول التالي موجودات ومطلوبات وحقوق الملكية للبنك بالقيمة الدفترية وقد تم تصنيفها بحسب الأسعار التعاقدية أو تواريخ الإستحقاق، أيهما أقرب.

قائمة الإستحقاق

الموجودات

31 ديسمبر 2015						
بحد أقصى 1 شهر ألف درهم	1 شهر - 3 شهور ألف درهم	3 شهور - 1 سنة ألف درهم	1 سنة - 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	بدون إستحقاق تعاقدية ألف درهم	المجموع ألف درهم
1,050,916	-	-	419,578	-	-	1,470,494
1,351,893	-	-	-	-	-	1,351,893
475,397	382,754	1,345,355	4,722,418	1,887,880	-	8,813,804
216,442	-	554,587	381,387	73,460	-	1,225,876
47,130	108,113	116,236	24,063	-	-	295,542
27,295	-	-	-	-	-	27,295
-	-	-	-	-	198,524	198,524
3,169,073	490,867	2,016,178	5,547,446	1,961,340	198,524	13,383,428

نقد وأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
مطلوب من بنوك أخرى
قروض وسلفيات
إستثمارات في أوراق مالية
قبولات عملاء
موجودات مالية أخرى
موجودات غير مالية
المجموع

31 ديسمبر 2014						
بحد أقصى 1 شهر ألف درهم	1 شهر - 3 شهور ألف درهم	3 شهور - 1 سنة ألف درهم	1 سنة - 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	بدون إستحقاق تعاقدية ألف درهم	المجموع ألف درهم
807,059	-	-	345,785	-	-	1,152,844
945,994	-	200,000	-	-	-	1,145,994
375,456	327,095	960,409	4,680,935	1,640,489	-	7,984,384
251,211	280,444	641,216	191,988	109,998	-	1,474,857
47,835	46,411	103,680	-	-	-	197,926
27,482	-	-	-	-	-	27,482
-	-	-	-	-	1,243,279	1,243,279
2,455,037	653,950	1,905,305	5,218,708	1,750,487	1,243,279	13,226,766

نقد وأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
مطلوب من بنوك أخرى
قروض وسلفيات
إستثمارات في أوراق مالية
قبولات عملاء
موجودات مالية أخرى
موجودات غير مالية
المجموع



بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة" 32- مخاطر السيولة "تتمة" قائمة الإستحقاق "تتمة"

مطلوبات ، حقوق مساهمين وبنود خارج الميزانية العمومية

31 ديسمبر 2015	بحد أقصى 1 شهر ألف درهم	1 شهر - 3 شهور ألف درهم	3 شهور - 1 سنة ألف درهم	1 سنة - 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	بدون إستحقاق تعاقدى ألف درهم	المجموع ألف درهم	
مطلوب لبنوك أخرى	170,117	-	-	-	-	-	170,117	
ودائع عملاء	1,290,935	797,453	1,382,414	5,294,335	1,286	-	8,766,423	
قبولات عملاء	47,130	108,113	116,236	24,063	-	-	295,542	
مطلوبات مالية أخرى	4,644	44,089	47,172	30,567	1,186	-	127,658	
مطلوبات غير مالية	-	-	-	-	-	28,714	28,714	
حقوق المساهمين	-	-	-	-	-	3,994,974	3,994,974	
(أ) مجموع بنود الميزانية العمومية	1,512,826	949,655	1,545,822	5,348,965	2,472	4,023,688	13,383,428	
عقود بيع مستقبلية	36,321	36,384	27,513	-	-	-	100,218	
البيع بتاريخ محدد/مجزء	42,986	-	-	-	-	-	42,986	
ضمانات	7	-	21	-	-	-	28	
إلتزامات بمنح إئتمان	656,155	113,035	512,793	-	-	-	1,281,983	
(ب) مجموع البنود خارج الميزانية العمومية	735,469	149,419	540,327	-	-	-	1,425,215	
المجموع الكلي (أ+ب)	2,248,295	1,099,074	2,086,149	5,348,965	2,472	4,023,688	14,808,643	

31 ديسمبر 2014	بحد أقصى 1 شهر ألف درهم	1 شهر - 3 شهور ألف درهم	3 شهور - 1 سنة ألف درهم	1 سنة - 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	بدون إستحقاق تعاقدى ألف درهم	المجموع ألف درهم	
ودائع عملاء	1,029,034	809,780	1,470,282	4,733,178	101	-	8,042,375	
قبولات عملاء	47,835	46,411	103,680	-	-	-	197,926	
مطلوبات مالية أخرى	4,531	34,708	37,775	25,405	1,050	-	103,469	
مطلوبات غير مالية	-	-	-	-	-	1,087,902	1,087,902	
حقوق المساهمين	-	-	-	-	-	3,795,094	3,795,094	
(أ) مجموع بنود الميزانية العمومية	1,081,400	890,899	1,611,737	4,758,583	1,151	4,882,996	13,226,766	
عقود بيع مستقبلية	164,796	12,490	15,622	-	-	-	192,908	
ضمانات	5,167	-	15,501	-	-	-	20,668	
إلتزامات بمنح إئتمان	685,961	112,295	532,171	-	-	-	1,330,427	
(ب) مجموع البنود خارج الميزانية العمومية	855,924	124,785	563,294	-	-	-	1,544,003	
المجموع الكلي (أ+ب)	1,937,324	1,015,684	2,175,031	4,758,583	1,151	4,882,996	14,770,769	



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

33- مخاطر أسعار الفائدة

يتعرض البنك لمخاطر متنوعة ترتبط بآثار التقلبات في المستويات السائدة لأسعار الفائدة في السوق، على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. يبين الجدول أدناه موجودات ومطلوبات البنك بقيمتها الدفترية وقد تم تصنيفها بحسب الأسعار التعاقدية أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أقرب.

31 ديسمبر 2015				
أقل من 3 شهور	من 3 شهور إلى سنة	أكثر من سنة	بدون فوائد	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
300,000	-	-	1,170,494	1,470,494
1,223,437	-	-	128,456	1,351,893
5,540,161	185,631	3,067,896	20,116	8,813,804
25,464	49,557	429,382	721,473	1,225,876
-	-	-	295,542	295,542
-	-	-	27,295	27,295
7,089,062	235,188	3,497,278	2,363,376	13,184,904

المطلوبات المالية				
170,117	-	-	-	170,117
1,110,730	901,008	680,167	6,074,518	8,766,423
-	-	-	295,542	295,542
-	-	-	127,658	127,658
1,280,847	901,008	680,167	6,497,718	9,359,740

فرق حساسية أسعار الفائدة على بيان المركز المالي	5,808,215	(665,820)	2,817,111	(4,134,342)	3,825,164
---	-----------	-----------	-----------	-------------	-----------

31 ديسمبر 2014				
4,741,633	448,873	4,644,754	2,148,227	11,983,487
977,756	1,084,979	424,541	5,856,494	8,343,770
3,763,877	(636,106)	4,220,213	(3,708,267)	3,639,717

تحليل معدل الحساسية

كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، إن زيادة سعر الفائدة بمعدل 200 نقطة أساس في ظل ثبات جميع المتغيرات الأخرى فإن :

- صافي إيرادات البنك من الفوائد تزيد بمبلغ 106/70 مليون درهم (2014 : 65/24 مليون درهم).
- إحتياطيات البنك الأخرى المدرجة ضمن حقوق المساهمين تنقص بمبلغ 379/96 مليون درهم بناء على تحليل القيمة الإقتصادية (EVE) (2014): 437/58 مليون درهم).

الإفتراضات وطرق تحليل الحساسية

- معدل سعر الفائدة قد يزيد أو ينقص بشكل معقول بحدود 200 نقطة أساس .
- تم إستخدام معدل 200 نقطة أساس كتغير لتعطي تقييم واقعي لأسعار الفائدة السائدة كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.
- تم العمل على أساس الأثر المترتب على صافي إيرادات الفوائد لمدة سنة واحدة .
- تغيير سعر الفائدة يحدث في منتصف كل فترة زمنية.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

33- مخاطر أسعار الفائدة "تتمة"

الإفتراضات وطرق تحليل الحساسية "تتمة"

- المعايير الأخرى ثابتة دون أي تغير .
- تحقيق الأثر على صافي إيرادات الفوائد لسنة واحدة .
- تم العمل على أساس على تحليل القيمة الإقتصادية (EVE) المعدل المرجح لحساسية الموجودات وحساسية المطلوبات لجميع المحافظ بهدف تحديد الأثر المترتب على حقوق المساهمين ، حيث تم إحتساب صافي أثرها بناء على ذلك.
- تم الأخذ بمعدل حساسية الموجودات ومعدل حساسية المطلوبات بناء على إعادة التسعير أو الإستحقاق ، أيهما أقرب .

34- مخاطر العملات

تركيز الموجودات والمطلوبات حسب العملات الأجنبية

كما في 31 ديسمبر 2015			
المجموع ألف درهم	أخرى ألف درهم	دولار أمريكي ألف درهم	درهم ألف درهم
الموجودات المالية			
1,470,494	-	4,758	1,465,736
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة			
1,351,893	29,104	352,789	970,000
مطلوب من بنوك أخرى			
8,813,804	51,849	879,952	7,882,003
قروض وسلفيات			
1,225,876	49,256	511,248	665,372
إستثمارات في أوراق مالية			
295,542	-	-	295,542
قبولات عملاء			
27,295	-	4,948	22,347
موجودات مالية أخرى			
13,184,904	130,209	1,753,695	11,301,000
مجموع الموجودات المالية			
المطلوبات المالية			
170,117	-	70,117	100,000
مطلوب لبنوك أخرى			
8,766,423	21,675	11,711	8,733,037
ودائع عملاء			
295,542	-	-	295,542
قبولات عملاء			
127,658	-	135	127,523
مطلوبات مالية أخرى			
9,359,740	21,675	81,963	9,256,102
مجموع المطلوبات المالية			
3,825,164	108,534	1,671,732	2,044,898
صافي بنود الميزانية العمومية			
7,658,578	128,137	206,035	7,324,406
صافي البنود خارج الميزانية العمومية			
كما في 31 ديسمبر 2014			
11,983,487	90,516	1,292,056	10,600,915
مجموع الموجودات المالية			
8,343,770	12,072	13,866	8,317,832
مجموع المطلوبات المالية			
3,639,717	78,444	1,278,190	2,283,083
صافي بنود الميزانية العمومية			
7,401,681	117,794	246,017	7,037,870
صافي البنود خارج الميزانية العمومية			

بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

34- مخاطر العملات "تتمة"

تحليل حساسية أسعار صرف العملات الأجنبية

- تم تقسيم العملات الأجنبية إلى فئتين: (أ) عملات مربوطة كلياً بالدولار الأمريكي و (ب) جميع العملات الأخرى كما بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.
- تم استخدام نسبة 2% كمعدل للتقلبات في أسعار العملات الأجنبية المربوطة ونسبة 10% مقابل العملات الأجنبية الأخرى لإعطاء تقييم واقعي ، وذلك على إعتبار إن تلك النسب معقولة ومن الممكن حدوثها .
- تم بناء على تلك التغيرات تحديد الأثر المترتب على الأرباح والخسائر وحقوق المساهمين .

موجودات العملات الأجنبية ألف درهم	مطلوبات العملات الأجنبية ألف درهم	صافي عقود شراء/ بيع) مستقبلية ألف درهم	صافي المركز المالي طويل/قصير) الأجل ألف درهم	الأثر على بيان الدخل وحقوق المساهمين ألف درهم	عام 2015
1,756,691	91,700	67,649	1,732,640	(34,653)	عملات مربوطة
31,513	-	-	31,513	(630)	دولار أمريكي
427	-	-	427	(9)	ريال سعودي
283	-	-	283	(6)	دينار بحريني
540	8	-	532	(11)	ريال عماني
12,956	-	-	12,956	(1,296)	عملات أخرى
6,784	6,933	136	(13)	1	دينار كويتي
66,184	14,427	(51,487)	270	(27)	جنية إسترليني
560	202	(372)	(14)	1	يورو
1,532	61	(1,464)	7	(1)	فرنك سويسري
15	-	-	15	(2)	ين ياباني
5	-	-	5	(1)	روبية هندية
20	-	-	20	(2)	روبية سيرلانكية
334	119	(265)	(130)	13	دينار أردني
1,877,844	113,530	14,197	1,778,511		دولار كندي
					إجمالي أثر تقلبات أسعار العملات الأجنبية مقابل الدرهم الإماراتي
					+/-36,623



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"

34- مخاطر العملات "تتمة"

تحليل حساسية أسعار صرف العملات الأجنبية "تتمة"

الأثر على بيان الدخل وحقوق المساهمين ألف درهم	صافي المركز المالي طويل/قصير (الأجل) ألف درهم	صافي عقود شراء/ بيع) مستقبلية ألف درهم	مطلوبات العملات الأجنبية ألف درهم	موجودات العملات الأجنبية ألف درهم	عام 2014
(27,187)	1,359,358	84,438	17,144	1,292,064	عملات مربوطة
(694)	34,698	(1,959)	-	36,657	دولار أمريكي
(11)	546	-	-	546	ريال سعودي
(31)	1,565	-	-	1,565	دينار بحريني
(16)	820	-	8	828	ريال عماني
					ريال قطري
					عملات أخرى
(3,140)	31,403	-	-	31,403	دينار كويتي
(1)	8	(5,717)	1,921	7,646	جنية إسترليني
(7)	72	309	9,627	9,390	يورو
-	(2)	(372)	16	386	فرنك سويسري
(4)	38	(1,200)	62	1,300	ين ياباني
-	2	-	-	2	روبية هندية
(1)	6	-	-	6	روبية سيرلانكية
(12)	124	-	-	124	دينار أردني
13	(129)	(792)	-	663	دولار كندي
	1,428,509	74,707	28,778	1,382,580	

+/-31,091

إجمالي أثر تقلبات أسعار العملات الأجنبية مقابل الدرهم الإماراتي



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ” تنمة ”

35- مخاطر تغير أسعار الإستثمارات

تحليل الحساسية

كما بتاريخ بيان المركز المالي الموحد، إذا ما تغير سعر الإستثمارات بنسبة 20% بالزيادة أو النقص كما هو مبين أدناه في ظل ثبات جميع المتغيرات الأخرى فإن أثر ذلك يتمثل :

- بيان الدخل الشامل الموحد سيزيد/ينقص بمبلغ 137/03 مليون درهم (2014 : 158/06 مليون درهم) وبيان الدخل الموحد سيزيد/ينقص 7/27 مليون درهم (2014 : 9/41 مليون درهم).

الإفتراضات وطرق تحليل الحساسية

- تم إعداد تحليل الحساسية بناء على مدى التعرض لمخاطر تغير أسعار الإستثمارات كما بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.
- كما بتاريخ بيان المركز المالي الموحد، إذا ما زادت أو نقصت أسعار الإستثمارات بنسبة 10% عن القيمة السوقية بشكل موحد لجميع الإستثمارات وذلك في ظل ثبات جميع المتغيرات الأخرى، فإن أثر ذلك على أرباح وخسائر البنك وكذلك على حقوق المساهمين تم توضيحه أعلاه.
- تم إستخدام نسبة 20% كتغير في أسعار الإستثمارات لتعطي تقييم واقعي، حيث أن ذلك التغير من الممكن حدوثه.

36- إدارة رأس المال

يقوم البنك بإدارة رأس المال لضمان وتوفير قاعدة رأس مال قوية ، لدعم تطوير ونماء أنشطة البنك . يتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس النمو المتوقع في محفظة القروض لكل وحدة من وحدات الأعمال التجارية ، النمو المتوقع للتسهيلات خارج الميزانية العمومية وكذلك مصادر وإستخدامات أموال البنك وسياسة البنك المستقبلية فيما يتعلق بتوزيع الأرباح . كما يعمل البنك على ضمان التوافق وتحقيق متطلبات وقواعد رأس المال المطلوبة ، وتحقيق جدارة إئتمانية قوية ونسب صحية لرأس المال من أجل دعم أنشطة الأعمال الخاصة به وتعظيم العائد على المساهمين . خلال السنة الحالية قام البنك بالإلتزام الكامل بجميع المتطلبات الخارجية المتعلقة برأس المال . حسب تعليمات البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، فإنه يجب المحافظة على نسبة لرأس المال النظامي مقابل الموجودات المرجحة بمخاطر الإئتمان بما لا يقل عن 12% كحد أدنى.



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 "تتمة"
36- إدارة رأس المال "تتمة"

هيكل رأس المال

يوضح الجدول أدناه موارد رأس المال النظامي للبنك

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
1,680,000	1,848,000	الدرجة الأولى لرأس المال
1,019,266	1,019,266	رأس المال
6,440	6,440	إحتياطي قانوني
876,550	1,066,511	إحتياطي عام
3,582,256	3,940,217	أرباح مستبقاه
		مجموع الدرجة الأولى

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
95,777	24,641	الدرجة الثانية لرأس المال
140,194	133,992	إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع
235,971	158,633	الإحتياطي العام لقروض وسلفيات عملاء - غير موزعة
		مجموع الدرجة الثانية
3,818,227	4,098,850	مجموع رأس المال القانوني

2014 ألف درهم	2015 ألف درهم	
11,215,503	10,719,337	نسب كفاية رأس المال
126,972	88,366	المخاطر المرجحة للموجودات
1,007,175	1,009,709	مخاطر الإئتمان - الموجودات المرجحة
12,349,650	11,817,412	مخاطر السوق - الموجودات المرجحة
		المخاطر التشغيلية - الموجودات المرجحة
		مجموع المخاطر - الموجودات المرجحة

2014 %	2015 %	
29.0	33.34	نسب كفاية رأس المال (نسبة مئوية)
6.6	4.0	نسبة الدرجة الأولى (الدرجة الأولى لرأس المال / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر)
		نسبة الدرجة الثانية (الدرجة الثانية لرأس المال / الدرجة الأولى لرأس المال)

2014 %	2015 %	
30.9	34.68	مجموع نسب كفاية رأس المال (مجموع رأس المال النظامي / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر)
12%	12%	الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال حسب متطلبات البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ” تنمة ”

37- إعتقاد البيانات المالية الموحدة

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 10 فبراير 2016.

